

الاختلاف في التعريفات الاصطلاحية

وأثره في الاختلاف العقائدي والفكري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

تمتاز الرسالة الإسلامية بأنها رسالة تغييرية استهدفت تغيير الواقع الجاهلي، بما فيه من أفكار ومفاهيم وعقائد ونظم وقوانين وقيم وأخلاق وطريقة تفكير وسلوك، وإعادة بناء ذلك كله على أساس العقيدة والفكر والتشريع والقيم الإلهية. وكان طبعياً أن تكون هذه الرسالة العظيمة التي حملت مفاهيم جديدة وفكراً جديداً ومضموناً متميزاً، كان طبعياً أن تكون لها مصطلحات ومُسمَّيات خاصة بها، تحمل فكرها ومضمونها، وتميز شخصيتها وهويتها الفكرية، وتعبّر عن محتواها وأهدافها في مجال العقيدة والأخلاق والتشريع والفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العام. فأصبح للرسالة الإسلامية مصطلحاتها ومسمياتها الخاصة التي تعبّر عن محتواها وتميّز هويتها وشخصيتها، كمصطلح: التوحيد، والرب، والوحي،

والقيامه، والصوم، والوضوء، والزكاة، والصلاة، والحج، والإمامة، والمستضعفين، والمستكبرين، والطاغوت، والشیطان، والنفاق، والارتداد، والكفر، والولاية، والأمة، والملة، والجهاد، والشهادة، والخلافة، وحزب الله، وحزب الشیطان، والحرام، والحلال، والدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والمفسد، والمحارب، والمعاهد، والخاشع، والمتقي، والمؤمن، والفاسق، والشریعة، والإسلام، والغیب، والدین، والشورى... وغيرها من المصطلحات التي نطق بها القرآن، وحملها معاني وأفكاراً خاصة تختلف عن المعاني والأفكار والمفاهيم التي كانت تحملها قبل مجيء الإسلام، والتي ما زالت قواميس اللغة وتراث العرب قبل الإسلام يحملها ويحتفظ بها، وفق معانيها اللغوية التي وضعت لها قبل أن تتحول إلى مصطلحات إسلامية خاصة، وعندما كانت العرب تستعملها وتطلقها ضمن فهمها، وتحملها معاني عامة، فأصبحت تلك الألفاظ مصطلحات إسلامية خاصة لها مداليلها ومعانيها الجديدة ومفاهيمها الواضحة، والتي تعبر عن مقاصد الرسالة الإسلامية ومفاهيمها، وتحمل أهدافها وروحها، وتساهم في بناء الفكر والفهم الرسالي، الذي حملته الدعوة الإسلامية، واستهدفت تغيير الحياة وإحداث حركة وانقلاب فكري وسلوكي فيها، فأصبحت تلك المصطلحات الجديدة تحمل للناس فكراً خاصاً، وتترك أثراً فكرياً ونفسياً وروحياً.

ثم نشأت المصطلحات الفكرية والعلمية الإسلامية: كالتفسير والعقيدة، والفقه وأصوله، وعلم الكلام، والفلسفة وعلم الحديث والأخلاق، وعلم النفس والاجتماع، والسياسة، والمال... إلخ.

وهكذا نشأت مصطلحات إسلامية في كل مجال وعلم وفن ومعرفة، لتعبر عن الفكر الإسلامي والمفاهيم الإسلامية، وتحفظ الأصالة والنقاء، وتوحي بمفاهيم الإيمان، وتعمق الوعي الإسلامي، وتحمل الطابع الإسلامي المتميز.

إن للمصطلح في كل فن وعلم ومعرفة بشرية فعله وأثره في نقل



الأفكار، وتكوين الاتجاه المدرسي الخاص، وحمل الروح العامة للعقيدة والاتجاه والمذهب الفكري، فللسياسة والاقتصاد والفلسفة وعلم النفس والاجتماع والأدب والفن والفقه والقانون وغيرها من العلوم والمعارف البشرية، مصطلحاتها الخاصة بها، والمعبرة عن فلسفتها واتجاهها المذهبي في كثير من الأحيان، لذا كان للفكر الإسلامي مصطلحه الخاص، كما كان للفكر الماركسي والرأسمالي والوجودي وغيرها. وإذن فلا بدّ للكاتب والمفكر والأديب والباحث الإسلامي، وكل مسلم، لا بدّ لهم عندما يستعملون المصطلحات الفكرية والعلمية والسياسية والاقتصادية وغيرها، من أن يستعملوا المصطلح الإسلامي، الذي يحوي روح الإسلام، ويحافظ على أصالة الفكر الإسلامي ونقائه، ويحميه من التبعية والانحلال والذوبان، وضياح الهوية المتميزة.

ولأهمية المصطلح وقيّمته الفكرية والعلمية في الحياة لجأ العلماء والمفكرون والمختصون في شتى الفلسفات والمذاهب الفكرية إلى وضع كتب المصطلحات والقواميس والموسوعات والتعاريف ليحدّدوا هويات القضايا، ويعرّفوا المفاهيم وفق آرائهم ونظرياتهم إلى الدرجة التي عرض فيها الفكر الإسلامي إلى المخاطر وغياب مصطلحه الخاص في المجالات الفكرية والثقافية المعاصرة.

ولقد درس علماء الإسلام - منذ قرون - الألفاظ والمصطلحات دراسة وافية دقيقة، لعلاقتها بفهم الشريعة ونقل أفكارها، وتحديد المفاهيم والموضوعات وإيضاحها، وترتيب الآثار والمواقف والتكاليف والمسؤوليات عليها، فقسّموا الألفاظ إلى حقيقة ومجاز، وعرّفوا الحقيقة بأنّها: اللفظ المستعمل فيما وضع له. والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له^(١).

(١) الإيمان: ابن تيمية، تحقيق: محمد الزبيدي، دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى

فكل لفظ وضع ليدل على معنى معين، كلفظ الماء، والحجر، والصوم، والحج، والسياسة، والحزب، والأمة، والقياس، والتناقض، والدعوة، والجهاد، والبغي، والنفاق، والغريزة، والنفس... إلخ.

وأحياناً يطلق بعض الناس - بحُسن نية أو بسوء نية - بعض المصطلحات والمفاهيم، ويسمون الأشياء بأسماء معينة، فتكتسب الأسماء أو المسميات معاني أخرى تخالف الحقيقة، فتجعل الحرام حلالاً، والمفروض مكروهاً ومعاباً.

وتشيع تلك الأسماء والمصطلحات والمفاهيم، فيحدث نتيجة لذلك سوء الفهم، وتنشأ الشبهات، وتشتد الخصومات.

من هذه المصطلحات: «التعصب»، و«التطرف»، و«الرجعية»، و«الإرهاب»، ومن هذه المفاهيم: «العمل عبادة»، و«روح الشريعة لا نصوصها»، و«الدين يُسر».

ولو نحينا تلك المصطلحات المحدثة، والمفاهيم المغلوطة في ذاتها، أو المغلوطة في فهم معانيها، ورجعنا عن هذه الأسماء العرفية، ورجعنا إلى الأصول الصحيحة لها، لتبين لنا وجه الحق... ومن هنا كان علينا أن ننتبه لخطر هذه المصطلحات فهي بمثابة الجسم الغريب الذي يدخل جسم الإنسان، فإما أن يطرحه على هذا الجسم، وإما أن يقتل هذا الجسم، أو يضعفه ويمرضه، وليس هناك حل وسط، ولا نستطيع نحن أن نقف في وجه هذه المصطلحات موقفاً سلبياً فقط، بل لا بدّ من موقف إيجابي أيضاً، بل هو الأصل الذي نعول عليه، وهذا الموقف الإيجابي يعني أن نطرح مصطلحاتنا الإسلامية بقوة للتداول، ويفضل أن تكون المصطلحات مصطلحات قرآنية أولاً قبل كل شيء، ذلك أن المصطلح القرآني هو المصطلح الرباني الذي لا يوازيه أي مصطلح آخر من حيث الصياغة والمحتوى، أو من حيث الدقة والتحديد، أو من حيث الشيوع والذيع، والاقتصار على المصطلح القرآني - إن وجد - يوفر علينا كثيراً من المشاكل



التي تنتج عن المصطلحات الاجتهادية التي تختلف باختلاف المجتهدين والتي تؤدي إلى تعدد المصطلحات لمفهوم واحد، مما يضعف هذه المصطلحات، ويسلبها القوة والقدرة على الصمود في وجه المصطلحات الغربية، كما يؤدي إلى نوع من بلبلة في الأفكار واختلاط المفاهيم بين المسلمين أنفسهم..

ولا تزال أمتنا تعاني من كثير من المصطلحات - التاريخية - التي دخلت إلى تراثنا، ولم تكن مصطلحات قرآنية، مما أثار الخصومات والمعارك الكلامية التي قتلت وقت المسلمين، وشغلتهم عن الجهاد، وفرقتهم شيعاً وطوائف، ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فِرْعَوْنٌ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

مشكلة البحث:

يكشف هذا البحث عن سبب إضافي من أسباب اختلاف الأمة الإسلامية، ألا وهو الاختلاف في التعريفات الاصطلاحية، فعدم تحرير محل النزاع وتحديد المفاهيم والمصطلحات يؤدي إلى احتدام النزاع وتشعب الحديث وإطالة النقاش وتشعبه، وكثيراً ما يشتد الخلاف بين فريقين، ويثور العجاج بينهما، ثم يتبين في النهاية أن الخلاف كان لفظياً، وأن لا ثمرة عملية تجنى من ورائه.

إن تحديد المفاهيم، وتوضيح المصطلحات، وإزالة الغبش واللبس عنها، يقرب المسافة بين المختلفين، وقد يزيل الخلاف من أساسه إذا صدقت النيات.

أهداف البحث:

١ - التنبيه والنصيحة للمسلمين ليحذروا من استعمال مصطلحات لا عهد للشريعة بها، فعلى المسلمين تجنبها، وإن كان لها بريق، فعند تأمل البصير لها، يجدها خواء، أو تشتمل على منابذة للشريعة بوجه ما.

- ٢ - بيان منزلة المصطلح من لغة العرب ومن هدي الشريعة، فهذا العمل يخدم في صون الشريعة والذب عن سياجها.
- ٣ - صيانة الحقائق الدينية والمفاهيم الإسلامية من التحريف، وإخضاعها للتصورات العصرية الغربية، أو المصطلحات السياسية والاقتصادية التي نشأت في أجواء خاصة، وبيئات مختلفة، فيجب أن نغار على هذه الحقائق الدينية والمصطلحات الإسلامية غيرتنا على المقدسات وعلى الأعراض والكرامات بل أكثر منها وأشد، لأنها حصون الإسلام المنية وحماه وشعائره، وإخضاعها للتصورات الحديثة وتفسيرها بالمصطلحات الأجنبية إساءة إليها لا إحسان، وإضعاف لها لا تقوية، وتعريض للخطر لا حصانة، ونزول بها إلى المستوى الواطي المنخفض، لا رفع لشأنها كما يتصور كثير من الناس.
- ٤ - الاستعداد لمعركة المصطلحات التي تدور رحاها على الأرض الإسلامية، في إطار محاولات الاحتواء الثقافي والاستعمار حيث تُقذف مجتمعاتنا يومياً بكثير من المصطلحات.
- ٥ - تذكير الدارسين بأرض المعركة الحقيقية، المعركة بين مدلولات المصطلحات الإسلامية ومدلولات غيرها، أي المعركة بين الحق والباطل، وذلك لأن المشكلة الحقيقية أو الكارثة - إن صحَّ التعبير - أن معظم المثقفين في عالمنا الإسلامي أصبحوا أسرى المصطلحات والأفكار الأوربية بشكل عام ينطلقون منها ويفكرون من خلالها.

أهمية البحث:

- ١ - العبارات والاصطلاحات تمثل حجر الزاوية في الحروب، فلا زال للكلمة خطرُها في المعارك، كما أنها أمانةٌ لتميُّز الهوية، وعلامة الانتماء عند الشعوب.
- ٢ - إن حفاوة الأمة والتزامها بمصطلحاتها عنوان لعزَّتها، ومفتاح



لاستقلالها، وأداة بناء في سبيل وحدتها وأصالتها، وحصانة لكيانها تقاوم عوامل الانحلال، والتفكيك، والتحدّي لكلّ وافد عليها في هذا المجال؛ من هجنة في اللسان، وإبعاد في المعاني، ومناظرة لشريعة الإسلام.

٣ - إن غرابة المصطلحات الشرعية في ديار الإسلام على أهل هذا العصر تُكوّن عائقاً دون التدوين، وتؤدي إلى استحكام الانفصام بين المسلم وتراثه الأصيل.

٤ - إن العلم بحقائق الأشياء، والوعي بالمفاهيم يعدّ مدخلاً رئيساً لتضييق دائرة الخلاف أو إزالته، إذ تجد جذور الخلاف عائدة في كثير من الأحوال إلى اختلاف المفاهيم، أو الجهل بحقائق الأمور، وهذا أمر متفق عليه بين الأمم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «إنّ كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة، ومعانٍ مشتبهة»^(١).

وقال: «... فهذه المواضيع يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المبينة، وكل لفظٍ يحتمل حقاً وباطلاً فلا يطلق إلا مبيناً به المراد الحق دون الباطل»^(٢).

٥ - للمصطلح دوره وأثره في نقل المفهوم والمعنى والتأثير على الثقافة والفكر، فإشاعة مصطلح معيّن يعبر عن وجهة نظر معيّنة يعني إشاعة فهم معيّن، يستهدف أصحابه التركيز على إشاعته ونشره بين الناس.

وقد رأيت أن أقوم بدراسة علمية من أجل بيان أهمية المصطلح، وما يرتب على الاختلاف في التعريفات الاصطلاحية من اختلافات عقائدية وفكرية، وقد جعلت عنوان هذه الدراسة: «الاختلاف في التعريفات الاصطلاحية وأثره في الاختلاف العقائدي».

(١) مجموع الفتاوى: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (١١٤/١٢).

(٢) المصدر السابق (٥٥١/١٢ - ٥٥٢).

وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة الموجزة في تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الاختلاف وأسبابه.

المطلب الأول: الاختلاف والافتراق والفرق بينهما.

المطلب الثاني: النهي عن الافتراق.

المطلب الثالث: أسباب افتراق الأمة الإسلامية.

المبحث الثاني: أهمية المصطلح في الإسلام.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الاصطلاح لغةً واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الاصطلاح لغةً.

ثانياً: تعريف الاصطلاح اصطلاحاً.

ثالثاً: المقصود بالتعريف الاصطلاحي الاعتقادي.

المطلب الثاني: أهمية دراسة المصطلحات.

أولاً: أهمية دراسة المصطلح في الإسلام.

ثانياً: أهمية المصطلح العقدي.

المبحث الثالث: نماذج اصطلاحية وقع فيها الخلاف وكانت سبباً في اختلاف الأمة.

المطلب الأول: مصطلحات اختلف فيها قديماً وكان سبباً في افتراق الأمة.

المطلب الثاني: مصطلحات حديثة غازية مختلف فيها بين المسلمين يجب الحذر منها.

المبحث الرابع: ضوابط في الرد على المخالفين في المعاني الاصطلاحية.



وبعد.. فهذا جهد متواضع قمت به خدمة للعقيدة الإسلامية، فإن أصبتُ فبفضل من الله ومثته، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني لم أدخر جهداً في سبيل الوصول به إلى أرفع مستوى.

والله أسأل أن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علّمني، وأن يجعلني وإياكم ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يجعل هذا الجهد المتواضع حجة لي لا عليّ، ويجعله في ميزان حسناتي يوم الدين.

والحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.



المقدمة

إنَّ تحديد المصطلحات التي يستعملها الدارس والباحث أمر في غاية الأهمية، إذ بدونه سندور مع المخالفين في حلقة مفرغة، ولا نستطيع أن ننطلق من مفاهيم واضحة نتفق عليها للوصول إلى حلٍّ أي مشكلة أو بيان أي مسألة، فقد يكون المصطلح يعني فهماً معيناً عند شخص ويعني المصطلح نفسه معنى مخالفاً عند الآخر.

والهدف من الحديث عن المصطلحات هو الاستعداد لمعركة المصطلحات التي تدور رحاها على الأرض الإسلامية، في إطار محاولات الاحتواء الثقافي والاستعمار حيث تُقذف مجتمعاتنا يومياً عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بكثير من المصطلحات السياسية والفكرية والجغرافية: الديمقراطية، الوجودية، العلمانية، الماركسية، اليمين واليسار، الشرق الأوسط، الشرق الأدنى... إلخ من المصطلحات البديلة لما ألفنا وعرفنا من مصطلحات حديثة وعقائدية توحيدية وفقهية وفكرية.

وأصبحت المصطلحات الوافدة تطارد مصطلحاتنا، وتحدّد لها أحياناً المعاني حتى أصبح الكثير منا يخاف من طرحها أو مجرد الانتساب إليها، كمصطلح «السلفية» ومصطلح «التراث»... إلخ، مع العلم أن «السلفية» أول ما تعني الانتساب لجيل القدوة، خير القرون، «خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» [آل عمران: ١١٠]، بناء الحضارة الإنسانية، ولا تعني بحال من الأحوال التحجر والجمود والانقطاع عن التواصل الحضاري، وعدم استيعاب منجزات العصر من خلال الرؤية الإسلامية السليمة، ذلك أن السلفية الصحيحة دافع للإفادة وليست مانعاً منها...



وقد تكون المشكلة أو الكارثة - إن صحَّ التعبير - أن معظم المثقفين في عالمنا الإسلامي اليوم أصبحوا أسرى المصطلحات والأفكار الأوروبية بشكل عام، ينطلقون منها، ويفكرون من خلالها، ومن الصعوبة البالغة التحرر منها لأنها صورة من صور الاحتواء الثقافي نتيجة الشعور بالنقص أمام التحدي الحضاري الغربي.

وقد يقتصر بعض البسطاء عاطفياً للإسلام، فيحاول إسقاط المفاهيم والمصطلحات الغربية على المفهومات الإسلامية فتعيهم عملية التوفيق.

ولكن كثيراً من الخبثاء يحاولون الالتفاف حول القضية، ويتسلَّلون إلى الشخصية الإسلامية من خلال إسقاط هذه المصطلحات على المفهومات الإسلامية، وهي محاولة تسلل إلى عالم المسلمين من خلال المعاني الإسلامية نفسها حيث يسقطون عليها مصطلحاتهم، ويوهمون السذج والبسطاء أنهم ليسوا غرباء عن فكر الأمة في ادِّعاءاتهم، فالديمقراطية هي الشورى، والرأسمالية هي مبدأ الملكية في الإسلام، والاشتراكية هي العدالة الاجتماعية، والصراع من أجل السيطرة الاقتصادية هو الفتح الإسلامي، والصدام بين اليمين الرجعي واليسار التقدمي هو التفسير لبعض المشكلات الداخلية في المجتمع والتاريخ الإسلامي.

وقد نبَّه القرآن الكريم لهذه القضية الخطيرة عندما أرشد المسلمين إلى ضرورة استخدام مصطلح «أَنْظُرْنَا» ونهى عن مصطلح «رَاعِنَا» الذي كان يستعمله يهود ليحققوا فيه أغراضاً في نفوسهم، قال تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِكِنَّ كَثِيرًا مِّنْ آلِهِ ۖ» [البقرة: ١٠٤].

إنَّ أهمية المصطلح، وقضية الوضوح في دلالاته، أمر ذو أهمية بالغة إلى درجة أصبح معها كثير من المؤلفين يفردون صفحات في مؤلفاتهم لمعجم المصطلحات المستعملة والدلالات التي أرادوها من استعمال هذه

المصطلحات، وهي طريقة محمودة فكرياً وثقافياً حتى يتحقق الوضوح ولا يحتمل الكلام أكثر مما يحتمل^(١).



(١) انظر: المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري: د. محسن عبدالحميد، كتاب الأمة عدد رقم ٥، ط ١، ١٤٠٤هـ، ص ٨ - ١٣.



المبحث الأول:

مفهوم الاختلاف وأسبابه

المطلب الأول

الاختلاف والافتراق والفرق بينهما

الافتراق في اللغة: من المفارقة، وهي المباعدة والمفاصلة والانقطاع، والافتراق أيضاً مأخوذ من الانشعاب والشذوذ، ومنه الخروج عن الأصل، والخروج عن الجادة، والخروج عن الجماعة.

جاء في «لسان العرب» لابن منظور: (الفُرْقَةُ مصدر الافتِرَاقِ، قال الأزهري: الفُرْقَةُ اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي من الافتِرَاقِ... وفَارَقَ الشيءَ مُفَارَقَةً وفِرَاقاً بآئِنُهُ، والاسم الفُرْقَةُ، وتَفَارَقَ القومُ فَارَقَ بعضهم بعضاً، وفَارَقَ فلان امرأته مُفَارَقَةً وفِرَاقاً بآئِنِهَا، والفِرْقُ والفِرْقَةُ والفِرِيقُ الطائفة من الشيء المُتَفَرِّقِ، والفِرْقَةُ طائفة من الناس)^(١).

وفي الاصطلاح: الافتراق هو الخروج عن السنة والجماعة في أصل أو أكثر من أصول الدين القطعية، سواء كانت الأصول الاعتقادية، أو الأصول

(١) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى (٢٩٩/١٠).

العملية المتعلقة بالقطيعيات، أو المتعلقة بمصالح الأمة العظمى، أو بهما معاً^(١).

والافتراق في الشرع يطلق على أمور^(٢):

١ - التفرق في الدين، والاختلاف فيه:

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقوله ﷺ: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو ثنتين وسبعين فرقة...» الحديث^(٣)، وهو الاختلاف في الأصول، واختلاف التضاد المؤدي إلى التنازع في الدين والخروج عن السنة.

٢ - الافتراق عن جماعة المسلمين:

في أمر يقتضي الخروج عن أصولهم في الاعتقاد أو الشذوذ عنهم في المناهج، أو الخروج على أئمتهم، أو استحلال السيف فيهم، فهو مفارق. ومنه قوله ﷺ: «من فارق الجماعة شبراً فقد خلع ربطة الإسلام من عنقه»^(٤). ولفظ مسلم: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة، ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قُتِلَ تحت راية عمية، يغضب للعصبية، ويقاتل للعصبية فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي على أمتي، يضرب برّها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفني بذئ عهدها فليس مني»^(٥).

أما الاختلاف: فهو التباين في الرأي والمغايرة في الطرح.

(١) انظر: مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع: د. ناصر عبدالكريم العقل، دار الوطن - الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق: ص ١٩، ١٨.

(٣) القاموس المحيط «فرق»: ١١٨٥، والحديث أخرجه أبو داود (٦٠٨/٢)؛ قال الشيخ الألباني: حسن صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي (١٤٨/٥) حديث رقم ٢٨٦٣، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(٥) أخرجه مسلم (١٤٧٦/٣) حديث رقم ١٨٤٨.



قال الراغب الأصفهاني: (والاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعم من الضد؛ لأن كلَّ ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ﴾ [مریم: ٣٧]، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] ^(١).

والتفريق بين الافتراق والاختلاف أمر مهم جداً، ينبغي أن يُعنى به أهل العلم، فلا يجوز الخلط بين مسائل الخلاف ومسائل الافتراق فلا يُرتب على مسائل الاختلاف أحكام الافتراق.

من هنا كان لا بد من ذكر بعض الفروق بين الاختلاف وبين الافتراق، وسأذكر خمسة فروق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ^(٢):

١ - أن الافتراق أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف، إذ قد يصل الخلاف إلى حد الافتراق، وقد لا يصل، فالافتراق اختلاف وزيادة، لكن ليس كل اختلاف افتراقاً، وينبغي على هذا الفرق الثاني.

٢ - وهو أنه ليس كل اختلاف افتراقاً، بل كل افتراق اختلاف، فكثير من المسائل التي يتنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية، ولا يجوز الحكم على المخالفة فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السنة.

٣ - أن الافتراق لا يكون إلا على أصول كبرى، أي أصول الدين التي لا يسع الخلاف فيها، والتي ثبتت بنص قاطع أو بإجماع، أو استقرت منهجاً علمياً لأهل السنة والجماعة لا يختلفون عليه، فما كان كذلك

(١) مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم - دمشق، والدار الشامية - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ٢٩٤.

(٢) الافتراق: مفهومه - أسبابه - سبل الوقاية منه: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ص ٥ - ٦.

فهو أصل، من خالف فيه فهو مفترق، أما ما دون ذلك فإنه يكون من باب الاختلاف.

فالاختلاف يكون فيما دون الأصول مما يقبل التعدد في الرأي، ويقبل الاجتهاد، ويحتمل ذلك كله، وتكون له مسوغات عند قائله، أو يحتمل فيه الجهل والإكراه والتأول، وذلك في أمور الاجتهاديات والفرعيات، ويكون في بعض الأصول التي يعذر فيها بالعوارض عند المعبرين من أئمة الدين، والفرعيات أحياناً قد تكون في: بعض مسائل العقيدة التي يتفق على أصولها، ويختلف على جزئياتها، كإجماع الأئمة على وقوع الإسراء والمعراج، واختلافهم وتنازعهم في رؤية النبي ﷺ لربه فيه، هل كانت عينية، أو قلبية؟

٤ - أن الاختلاف قد يكون عن اجتهاد وعن حسن نية ويؤجر عليه المخطيء ما دام متحرياً للحق، والمصيب أكثر أجراً، وقد يحمى المخطيء على الاجتهاد أيضاً، أما إذا وصل إلى حد الافتراق فهو مذموم كله، بينما الافتراق لا يكون عن اجتهاد، ولا عن حسن نية، وصاحبه لا يؤجر عليه، بل هو مذموم وآثم على كل حال، ومن هنا فهو لا يكون إلا عن ابتداع أو عن اتباع هوى، أو تقليد مذموم، أو جهل مطبق.

٥ - أن الافتراق يتعلق به الوعيد، وكله شذوذ وهلكة، أما الاختلاف فليس كذلك، مهما بلغ الخلاف بين المسلمين في أمور يسع فيها الاجتهاد، أو يكون صاحب الرأي المخالف له مسوغ أو يحتمل أن يكون قال الرأي المخالف عن جهل بالدليل ولم تقم عليه الحجة، أو عن إكراه يعذر به قد لا يطلع عليه أحد، أو عن تأول ولا يتبين ذلك إلا بعد إقامة الحجة.





المطلب الثاني

النهي عن الافتراق^(١)

أخبر النبي ﷺ بوقوع الافتراق في هذه الأمة، ومن ذلك حديث الافتراق: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة»^(٢).

وقد أخبر النبي ﷺ - أيضاً - بخبر آخر وهو أن الأمة ستتبع الأمم السابقة، وهو الحديث الصحيح المتفق عليه في الصحاح والسنن، وهو حديث: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموه». قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟! قال: «فمن؟!»^(٣).

وقد ورد هذا الحديث بنصوص وألفاظ كثيرة، تدلُّ على أن المراد التشبه مثل قول النبي ﷺ: «خذوا القذة بالقذة»، وغير ذلك من الألفاظ التي تدلُّ على أن النبي ﷺ أخبر - على سبيل التحذير - أن الأمة ستقع في الافتراق حتماً.

إذاً فالافتراق واقع حتماً، وهو خبر صادق حتى لو لم يشهد به الواقع، وتشهد به العقول، فهو ثابت عن النبي ﷺ من طرق وألفاظ عديدة، لذلك ورد التحذير منه، وإذا كثر التحذير دلُّ على أن الأمر واقع أو سيقع. والنصوص الواردة في القرآن والسنة تتضمن التحذير من اتباع السبل وهي الأهواء والفرق.

(١) الافتراق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ص ١٢ - ١٥.

(٢) رواه أبو داود (٦٠٨/٢) حديث رقم ٤٥٩٦، قال الشيخ الألباني: حسن صحيح.

(٣) رواه البخاري (٢٦٦٩/٦) حديث رقم ٦٨٨٩.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿أَنْ أَفِيُوا الَّذِينَ وَلَا تَنَفَّرُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقد شرح النبي ﷺ هذه الآيات شرحاً بيّناً مفصلاً، بأن خطّ خطأ طويلاً - مستقيماً - ثم خطّ خطوطاً تتفرع عن هذا الخط وتخرج عنه، فبيّن أن هذا صراط الله، وهذه السبل^(١) هي الجواد التي تخرج عن السبيل الأساسية، وأنه سيكون على سبل الهلاك دعاة يدعون إلى سبل الشيطان، فمن أطاعهم قذفوه في مهاوي الهلكة^(٢).

وكذلك نهانا الله سبحانه وتعالى عن التنازع فقال: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، والتنازع قد وقع في طوائف هذه الأمة، وافتترقت به الفرق.

كذلك توعد الله سبحانه وتعالى الذين يخرجون عن سبيل المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِيهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُضْلِيهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقد

(١) جاء ذلك في أحاديث من طرق صحح بعضها الحاكم ووافقه الذهبي والألباني، من ذلك ما رواه الإمام ابن ماجه عن جابر بن عبدالله قال: كنا عند النبي ﷺ فخطّ خطأ وخط خطين عن يمينه وخط خطين عن يساره، ثم وضع يده في الخط الأوسط فقال: «هذا سبيل الله»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَلَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. قال الشيخ الألباني: صحيح. سنن ابن ماجه، دار الفكر - بيروت ١١/٦/١، وانظر: السنة، لابن أبي عاصم (١/١٣، ١٤).

(٢) المصدر السابق.



حصلت المشاقة لله ولرسوله واتباع غير سبيل المؤمنين من أهل النفاق والشقاق والافتراق، نسأل الله العافية.

وسبيل المؤمنين هو سبيل أهل السنة والجماعة.

كما أنَّ النبي ﷺ رتب أحكاماً على المفارقة بدليل أنها ستقع، فقد حذر من مفارقة الجماعة في مثل قوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(١).

وقد أخبر النبي ﷺ بالافتراق في هذه الأمة، حين أخبر عن الخوارج، وأنهم سيخرجون عن هذه الأمة، وأنهم يمرقون من الدين، والمروق قد لا يعني الكفر أو الخروج من الملة بالكلية، إنما المروق قد يعني الخروج من أصل الإسلام، أو عن حدوده، أو بعض ذلك، والخروج يكون بالكفر، أو ما دون الكفر، وقد يعني الخروج من أمة الإسلام وهي جماعته، أو من السنة التي عليها أهل السنة وهم أهل الإسلام في الحقيقة.

والنبي ﷺ أمر بقتل المفارق للجماعة، كما مرَّ في الحديث السابق، وهذا تشريع في أمر لا بدَّ حاصل، إذ لا يكون تشريع النبي ﷺ ترفاً أو افتراضاً.

كذلك بيّن النبي ﷺ أنَّ من مات مفارقاً للجماعة مات ميتة جاهلية^(٢)، وأن الفرقة عذاب، وأن الشذوذ هلكة، وغير ذلك من الأمور والمعاني التي تدلُّ على أن الفرقة واقعة، والتحذير منها لم يكن عبثاً، إنما لأنها ستقع ابتلاء ولا تقع إلا والناس على بصيرة، يعرفون الحق وهو الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، والباحثون عن الحق يميزون بين الحق والباطل، فمن اهتدى اهتدى على بصيرة، ومن ضلَّ بعد ذلك ضلَّ على علم، نسأل الله العافية من الضلالة.

(١) رواه البخاري (٢٥٢١/٦) حديث رقم ٦٤٨٤؛ ومسلم (١٣٠٢/٣) حديث رقم ١٦٧٦.

(٢) جاء ذلك في الحديث الذي رواه مسلم وغيره، وسبق تخريجه.

وبعد.. فإن هذه الأدلة القاطعة على صحة حدوث الافتراق في الأمة، ابتلاءً وفتنة وأنه من سنن الله التي لا تبدل، وأن الافتراق كله مذموم، وعلى المسلم أن يعرفه، ويعرف أهله، فيجتنب مواطن الزلل.



المطلب الثالث

أسباب افتراق الأمة الإسلامية

أرسى رسول الله ﷺ دعائم الوحدة بين المسلمين على أسس متينة، واستمرت في عهد الخلفاء الراشدين، وفي عهد ملوك بني أمية وملوك بني العباس، ولم يؤثر فيها عصاة الملوك ما دامت قلوب أهل الإيمان مطمئنة راضية بحكم الله، نافرة عن حكم الطاغوت.

وأسباب الافتراق لو حاولنا أن نستقرئها منذ أن بدأ الافتراق حتى يومنا هذا، لوجدناها كثيرة جداً، لا تكاد تحصى، وكلما تجددت للناس أفكار وثقافات وأهواء تجددت معها أسباب للافتراق، لكن هناك أسباب كبرى رئيسة، وتكاد تتفق عليها أصول الفرق قديماً وحديثاً، ألخصها بما يلي:

١ - كيد الكائدين بأصنافهم من أهل الديانات: كاليهود والنصارى والصابئة والمجوس. والدهريين، وكذلك من الموترين، أي الذين حقدوا على الإسلام والمسلمين؛ لأن الجهاد قضى على دولتهم، ومحا عزة أديانهم وهيمنة سلطانهم من الأرض.

٢ - رؤوس أهل الأهواء: الذين يجدون مصالح شخصية أو شعوبية في الافتراق، وكذلك أتباعهم من الغوغائية، فكثير من أتباع الفرق نجد أنهم يجدون في الفرق تحقيقاً لمصالح شخصية أو شعوبية أو حزبية أو قبلية أو غيرها، وهذه الفئة موجودة في كل زمان وفي كل مكان،



فإنه متى ما ظهر في الناس رأي شاذ، أو بدعة أو صاحب هوى، فإنه يجد من الغوغاء، ومن أصحاب الأهواء وأصحاب الشهوات والأغراض الشخصية، من يتبعه لتحقيق ذلك وما أكثرهم في كل زمان - لا أكثرهم الله - .

٣ - الجهل: والجهل داء عضال والمقصود هنا هو عدم التفقه في الدين عقيدة وشريعة، وهو الجهل بالسنة وأصولها وقواعدها ومناهجها، وليس مجرد عدم تحصيل المعلومات.

٤ - الخلل في منهج تلقي الدين: وأقصد بذلك أنه قد يوجد لدى كثير من الناس - كما أسلفت - علم، وقد يطلع على كثير من الكتب، لكنه يجهل أو اختلَّ عنده منهج تلقي الدين، لأنَّ تلقِّي الدين له منهج ماثور منذ عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وسلف الأمة، واقتفاه أئمة الهدى إلى يومنا هذا.

وهذا المنهج إنما هو العلم والعمل والاهتداء والافتداء والسلوك والتعامل، وهو الإلمام بالقواعد الشرعية والأصول العامة أكثر من مجرد الإلمام بفرعيات الأحكام أو بكميات النصوص، وذلك يتم بتلقي الدين عن القدوة، الأئمة العدول الثقات.

٥ - التقصير في فهم فقه الخلاف: وأقصد بفقه الخلاف معرفة أحكام الخلاف بين المسلمين، وماذا يترتب على وقوع الخلاف؟ وما يجوز الخلاف فيه وما لا يجوز؟ وإذا خالف المخالف متى يُعذر ومتى لا يُعذر؟ وماذا نطلق عليه؟ ومتى نطلق عليه الكفر أو الفسوق؟ وهل إطلاق الحكم على المخالف أو الموقف منه متروك لكل أحد؟ وتفصيل ذلك أمر يجهله كثير من الناس، ومن هنا قد يحدث الافتراق في أمور لا يجوز الافتراق عليها.

٦ - التشدد والتعمق في الدين وهو من أعظم الأسباب: والتشدد يقصد به

التضييق على النفس، أو على الناس في الأحكام الشرعية، أو المواقف تجاه الآخرين، أو التعامل معهم بما لا تقتضيه قواعد الشرع ومقاصد الدين؛ لأن الدين مبني على الأخذ بالأحكام الشرعية، مع مراعاة التيسير ودفع المشقة والأخذ بالرخص في مواطنها، ودرء الحدود بالشبهات، وإحسان الظن بالناس، والإشفاق عليهم، والإحسان إليهم، والنصح لهم، والعفو عنهم، والتماس الأعذار لهم، هذا هو الأصل، والخروج عنه لغير مصلحة راجحة مقدرة عند أهل الفقه في الدين يُعد من التشديد المنهي عنه في قول النبي ﷺ: «إِنَّ الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة»^(١).

٧ - **الابتداع، والبدع في الدين:** سواء في العقائد والعبادات والأحكام أو غيرها، ويتلخص ذلك في: اعتقاد ما لم يرد في القرآن والسنة، أو التعبد بما لم يشرعه الله ورسوله اعتقاداً أو قولاً أو عملاً، وهذا أمر معلوم وواضح لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل.

٨ - **العصبية بشتى أصنافها وأنواعها:** سواء كانت مذهبية أو عرقية أو شعوبية أو قبلية أو حزبية أو شعارات أو غيرها، وأخطر تلكم العصبية هي ما يكون في مجال الدعوة؛ لأنه يُلبس على الناس، وتكون هذه العصبية في الدعوة مبررة باسم الدين.

وهذه السمة من أبرز السمات في أكثر الدعوات الإسلامية المعاصرة التي يقلُّ في أتباعها وقادتها الفقه في الدين، وتعتمد على الفكر والثقافة والحركة أكثر من اعتمادها على العلوم الشرعية والعلماء.

٩ - **تأثر المسلمين بالأفكار والفلسفات الوافدة من بلاد الكفار على المسلمين:** أي كان نوع هذه الأفكار والفلسفات، ما دامت تتعلق بأمور

(١) رواه البخاري (٢٣/١) حديث رقم ٣٩.



الدين أو الأحكام أو العادات والأخلاق، وهو نوع من اتباع سنن السابقين الذي أخبر به النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم...»^(١). ولذلك تجد كل فرقة في الإسلام تكون قد استحدثت بعض أصولها أو أكثرها من الملل السابقة، فالرافضة أخذت عن اليهود والمجوس، والجهمية والمعتزلة عن الصابئة وفلاسفة اليونان، والقدرية عن النصارى، وهكذا.

١٠ - دعاوى التجديد في الدين: وقد صحَّ عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لهذه الأمة على رأس كل سنة من يجدد لها دينها»^(٢)، والمفهوم الحقيقي للتجديد إنما يعني استئناف العمل بالدين اعتقاداً وعملاً، وإحياء ما اندثر من السنن، وإماتة ما ابتدع من البدع والمحدثات، كما صنع المجددون من أئمة الدين في تاريخ المسلمين إلى يومنا، حيث كانوا يجددون العمل بالسنة وهدى السلف الصالح في العلم والعمل، كما فعل عمر بن عبدالعزيز والإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم من أئمة السنة.

وليس التجديد وضع أصول وقواعد ومناهج جديدة للدين، كما يزعم كثير من المفكرين والكتاب، فيما بين وقت وآخر يظهر على المسلمين بلية يدَّعي صاحبها أنه يريد أن يجدد للناس أمر دينهم، وقد يكون هذا المجدد ينسف بتجديده قواعد أهل العلم وما عليه أهل السنة والجماعة في المناهج والأصول.

١١ - اتباع المتشابه: وهو ما لم يعلم معناه إلا الله، وترك المحكم الواضح المبين، فقد روى الآجري بسنده عن سعيد بن جبير في قوله ﷺ: «وَأَخْرَجَ مُتَشَبِهَاتٌ» [آل عمران: ٧]، قال: أما المتشابهات فهي: أي في

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٢/٢) حديث رقم ٤٢٩١، قال الشيخ الألباني: صحيح.

القرآن يتشابهن على الناس إذا قرأوهن، من أجل ذلك يضل من ضلّ ممن يدّعي هذه الكلمة، كل فرقة يقرأون آيات من القرآن ويزعمون أنها لهم أصابوا بها الهدى.

وقد حذر الله هذه الأمة من اتباع المتشابهات، فقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وسبيل أهل الحق: الإيمان بالمتشابه ورده إلى المحكم، فقد روى الآجري بسنده عن ابن عباس قال عن الخوارج: «يؤمنون بمحكمه ويضلّون عن متشابهه وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به»^(١).

١٢ - الابتداع في الدين: بأن يشرع ما لم يشرعه الله لعباده أصلاً وهيئة، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال ﷺ: «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»^(٢)، وقال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ»^(٣).

والناظر في أكثر ما جرى من الانقسام في جسم الأمة المحمدية من هذا القبيل، إذ كل من انتحل بدعة وانضم إليه آخرون عليها، أنشأ فرقة من الفرق فزاد الشقة والفرقة في الأمة المحمدية كالمعتزلة، والأشاعرة والقاديانية والبهائية وغيرها.

١٣ - الغلو في الدين: كما قال سبحانه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال ﷺ: «يَاكُمْ والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»^(٤).

(١) الشريعة: الآجري، ص ٣١.

(٢) رواه مسلم (٥٩٢/٢) حديث رقم ٨٦٧.

(٣) رواه البخاري (٩٥٩/٢) حديث رقم ٢٥٥٠، ومسلم (١٣٤٣/٣) حديث رقم ١٧١٨.

(٤) رواه الترمذي (٢٦٨/٥) حديث رقم ٣٠٥٧؛ قال الشيخ الألباني: صحيح.



١٤ - التأويل: الذي به استحلَّت الأموال والأنفس والفروج وغير وجه الدين عن طريق التأويل الباطني والصوفي والكلامي.

١٥ - الجدل والخصومة في الدين.

١٦ - إطلاق الألفاظ المشتركة والمجملة المحتملة للحق والباطل: وأكثر ما جرى بين الأمة من الاختلاف والفرقة هو بسببها، بدءاً بانشقاق الخوارج والشيعة بقولهم: «لا حكم إلا لله» وانتهاء بذلك الكم الهائل من الفرق بسبب تلك المصطلحات التي عَجَّت بها كتب العقائد كالافتقار والتركيب والبعض والجزء والجهة والحيز والحد ونحوها مما لا يمكن حصره^(١).

إنَّ العلم بحقائق الأشياء، والوعي بالمفاهيم يعدُّ مدخلاً رئيساً لتضييق دائرة الخلاف أو إزالته، إذ تجد جذور الخلاف عائدة في كثير من الأحوال إلى اختلاف المفاهيم، أو الجهل بحقائق الأمور، وهذا أمر متفق عليه بين الأمم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ كثيراً من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة، ومعانٍ مشتبهة»^(٢).

وقال: «... فهذه المواضع يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسرة المبينة، وكل لفظٍ يحتمل حقاً وباطلاً فلا يطلق إلا مبيناً به المراد الحق دون الباطل»^(٣).



(١) انظر: الاختلاف في أصول الدين؛ أسبابه وأحكامه: د. إبراهيم بن محمد بن عبد الله البريكاني، دار السنة - مدينة الخبر، ص ١٦ - ٢٠، والافتراق: مفهومه - أسبابه - سبل الوقاية منه: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ص ٢٠ - ٣٠.

(٢) الفتاوى (١١٤/١٢).

(٣) نفس المصدر (١٢/٥٥١ - ٥٥٢).

المبحث الثاني:

أهمية المصطلح في الإسلام

المطلب الأول

تحديد مفهوم الاصطلاح لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الاصطلاح لغة:

لفظ «الاصطلاح» لم يرد له ذكر في معاجم اللغة العربية إلا بمعنى الصلح، ففي «لسان العرب» لابن منظور لم يرد لفظ «الاصطلاح» بتاتاً، وكل ما ورد في بابهِ هو فعل «اصطَلَحُوا»، وذلك في قوله: «والصُّلَحُ: تَصَالَحَ القوم بينهم. والصلح السلم وقد إصْطَلَحُوا وصَالَحُوا وَاصْلَحُوا وتصالحوا وَاصْلَحُوا مُشَدَّذُ الصاد»^(١).

وفي «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي كل ما ورد في هذا الباب هو قوله: «واصْطَلَحَا وَاصْلَحَا مُشَدَّذُ الصاد قلبوا التاء صاداً وأدغموها في الصاد، وَتَصَالَحَا وَاصْطَلَحَا بالتاء بدل الطاء كل ذلك بمعنى واحد»^(٢).

(١) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور (٥١٦/٢).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي (١٦٦٩/١).



وفي «أساس البلاغة» للزمخشري: «وصالحه على كذا، وتصالحا عليه واصطلاحاً...».

أما في «معجم مقاييس اللغة» قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «صلح: الصاد واللام والحاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلاف الفساد»^(١).

وفي العصر الحديث نجد في «المعجم الوسيط» الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما يلي: «اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف. واصطلاحوا على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا». و«الاصطلاح: مصدر اصطلاح. والاصطلاح: اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»^(٢).

ثانياً: تعريف الاصطلاح اصطلاحاً:

الاصطلاح كما عرّفه التهانوي هو: «العرف الخاص، وهو: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرهما»^(٣).

فالاصطلاح هو: إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين، وقيل: هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقله عن موضعه الأول»^(٤).

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة «صلح»: ٥٧٤، وانظر: لسان العرب: ابن منظور (٥١٦/٢ - ٥١٧).

(٢) المعجم الوسيط، ط ٢ (٥٢٠/١).

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية: محمد بن علي التهانوي، دار صادر - بيروت (٨٢٢/٢)؛ وانظر: التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٥٠.

(٤) انظر: الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض - السعودية، ط ٣، ١٤١٨هـ (٩٧٠/٢).

قال أبو البقاء الكفوي رَحِمَهُ اللهُ: «الاصطلاح: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد... ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال»^(١).

قال الجرجاني رَحِمَهُ اللهُ: «الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقله عن موضعه الأول»^(٢).

أما المصطلح فهو: «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي، أو عملي، أو فني أو أي عمل ذي طبيعة خاصة»^(٣).

أو: هو اللفظ الذي يضعه أهل عرف أو اختصاص معيّن ليُدلّ على معنى معيّن يتبادر إلى الذهن عند إطلاق ذلك اللفظ.

ويمكننا أن نعرّف المصطلح بشكل عام ونحدده بقولنا: «إنه كل لفظ استعمله أهل عرف معيّن استعمالاً خاصاً فصار يَدلُّ على مقصودهم وينصرف إليه الذهن عند إطلاقه».

ويُمكن التمييز بين الاصطلاح والمصطلح بالدلالات الآتية:

- أن الاصطلاح هو: «مجموع مفردات خاصة تستعمل في ميدان من ميادين المعرفة أو في ميدان مهني...».
- أما المصطلح: «مفردة من الاصطلاح: أي كلمة من مجموع مفردات خاصة لا تستعمل في الكلام العادي الجاري على ألسنة الناس...».

(١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، ص ٥٠.

(٣) دراسات في علم المصطلح العربي (٤): عبدالصبور شاهين، مجلة القافلة، العدد الأول، المجلد الثاني والثلاثون، محرم ١٤٠٤هـ - أكتوبر ١٩٨٣م.



ومعاني الألفاظ تنقسم حسب دلالاتها إلى قسمين:

- أ - معنى لغوي: وهو معنى اللفظ الذي حدّده الواضع اللغوي.
 - ب - معنى اصطلاحي: وهو معنى اللفظ الذي حدّده أصحاب الاصطلاح.
- والذي يعنينا في هذا البحث هو القسم الاصطلاحي من الألفاظ.

ويمكننا أن نقسم المصطلحات بشكل عام إلى ثلاثة أقسام:

١ - مصطلحات تحمل فكراً ومضموناً مخالفاً للإسلام: وقد وضعها أصحاب الأفكار والنظريات والمذاهب الفلسفية والسياسية، لتعبّر عن أفكارهم وفلسفاتهم، كمصطلح المادية التاريخية، والعلاقات الجدلية، والديمقراطية، والاشتراكية، واليمين، واليسار... إلخ، فإن مثل هذه المصطلحات تحمل فكراً مخالفاً لروح الإسلام، وتعبّر عن فلسفات ونظريات مخالفة للإسلام، فلا نستعملها ولا نستعيرها للتعبير عن أفكارنا ومفاهيمنا، لأنها لا تنسجم مع الفكر الإسلامي وفلسفته ورسالته، ولا تعبّر عن مفاهيمه وأفكاره.

٢ - مصطلحات يقع فيها الاشتراك اللفظي دون الاشتراك في المعنى: كمصطلح السياسة والسلطة والعقل والروح والنفس والغريزة والحزب والأمة والوطن وكثير غيرها من المصطلحات الفلسفية والاقتصادية والفقهية والثقافية والسياسية... إلخ، فمثل هذه المصطلحات يشترك فيها الإسلاميون مع غيرهم في اللفظ، ويختلفون في الفهم والمعنى، فمفاهيم السياسة والسلطة والعقل والغريزة والحزب والروح والأمة والوطن... إلخ، لها مفاهيم في الإسلام تختلف عن مفاهيمها في الفلسفات والنظريات غير الإسلامية، لذلك وضعت التعاريف وكتب المصطلحات والمعاجم والموسوعات لتركّز أفكارها وثقافتها الخاصة.

ونضرب لذلك مثلاً مصطلح «السياسة»، فهو مصطلح مشترك من الناحية اللفظية بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، إلا أن مفهوم السياسة

وتعريفها في الإسلام يختلف عن مفهومها وتعريفها لدى المذاهب الفكرية والسياسية الأخرى.

فمصطلح السياسة يعني في المفهوم الإسلامي: «رعاية شؤون الأمة وتديرها»، ويعني عند بعض المذاهب: «الصراع على السلطة»، ويعني عند البعض الآخر: «فنّ حكم الدولة»، كما يعني عند بعضهم: «فنّ حكم المجتمعات الإنسانية».

وواضح كم هو الفارق بين حقيقة السياسة في الفكر الإسلامي التي تعني الرعاية وتدير الشؤون العامة للأمة، وبين حقيقتها في النظريات التي تراها صراعاً على السلطة أو مجرد فنّ حكم الدولة أو المجتمع. وإذاً فعلينا أن ننتبه إلى قضية هامة عندما نستعمل هذا النمط من المصطلحات، وهي أن لهذه المصطلحات تعاريف ومفاهيم عند الإسلاميين، تختلف عن مفاهيمها وتعاريفها عند غيرهم، فنحن نستعملها ونطلقها في معانٍ تعبّر عن فهمنا وأفكارنا الإسلامية، ولا يجمعنا مع المذاهب والاتجاهات الفكرية غير الإسلامية في هذه المصطلحات إلا الجانب اللفظي دون جانب المعنى والمضمون.

فمفهوم الغريزة والعقل والسياسة والحزب والسلطة والجمهورية والدستور والشورى والتناقض، وتعاريفها في الفكر الإسلامي، هي غير مفاهيمها وتعاريفها في الأفكار والمذاهب غير الإسلامية.

٣ - **مصطلحات إسلامية، بلفظها ومحتواها:** كمصطلح الإمامة والوحي والطاغوت والصوم والحج والزكاة والولاية والنفاق والبغاة والجهاد والدفاع والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والكفر والارتداد والاستكبار والمعاهد والحربي والسنة والبدعة ودار الحرب ودار الإسلام وأمثالها من المصطلحات الإسلامية، فهي مصطلحات تحمل فكراً ومضموناً إسلامياً ذا إشعاع عقائدي أو تعبدي أو أخلاقي أو إيماني، وإن استبدالها بغيرها من الألفاظ يضيع إحياءاتها وإشعاعاتها



الفكرية والتعبدية والتربوية والإيمانية هذه، كما يضيع الآثار القانونية والمسؤوليات المترتبة عليها.

لذا كانت المحافظة على المصطلح الإسلامي، ضرورة إسلامية ترتبط بالتشريع والفكر والتربية الإسلامية.

اختلاف معنى المصطلح الواحد باختلاف القائلين به:

ويختلف معنى المصطلح في العلم الواحد باختلاف القائلين، وإنما يُعرف تفسير المصطلح من أهله العارفين به لا من غيرهم، فلا يُلتَمَس تفسير المصطلح الحديثي من الفقهاء أو الأصوليين أو اللغويين، وإنما يرجع في ذلك إلى المحدثين أنفسهم، لأنهم أعلم الناس بمعاني مصطلحاتهم.

وكذلك لا يلتَمَس تفسير المصطلح الأصولي من المحدثين أو المفسرين، وإنما من الأصوليين... وهكذا^(١).

وبعبارة أخرى فالاصطلاح لفظ خاص اصطلاح بعض الناس على معنى معين له، فحين يطلق هذا اللفظ يتبادر إلى الذهن ذلك المعنى الاصطلاحي المتعارف عليه.

ولا شك أن تحديد المصطلحات التي يستعملها الدارس والباحث أمر في غاية الأهمية، إذ بدونه سندور مع المخالفين والمؤلفين في حلقة مفرغة، ولا نستطيع أن ننطلق من مفاهيم واضحة نتفق عليها للوصول إلى حل أي مشكلة أو بيان أي مسألة، فقد يكون المصطلح يعني فهماً معيناً عند شخص، ويعني المصطلح نفسه معنى مخالفاً عند الآخر.

فتحرير محل النزاع يؤدي إلى حسن الاقتناع ويمنع من تشعب الحديث وإطالة النقاش وتشعبه، كما أن الألفاظ متى تحددت معانيها والقضايا متى

(١) انظر: معجم أصول الفقه: خالد رمضان حسن، دار الروضة للنشر والتوزيع - القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٤٠.

وضحت معالمها، سهل الوصول إلى الاتفاق بين المختلفين وظهور الرأي الذي تؤيده الحجة القوية وتطمئن إلى صحته العقول السليمة.

يقول الدكتور محمد البهي رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه «تحديد المفاهيم أولاً»: «لم يكن اختلاف الناس في الرأي، واختلافهم في تطبيقه، إلا وليد الاختلاف في تحديد مفاهيم الأشياء ومدلول الكلمات والمصطلحات، ولم يكن قيام المذاهب الفلسفية والدينية والسياسية ولم تكن التبعية لها والجهود عليها إلا نتيجة الاختلاف في الرأي وفي تطبيقه»^(١).

وكثيراً ما يحدث النزاع حول معنى أو مفهوم معين، لو حدد بدقة وشرح بجلاء لأمكن للطرفين أن يلتقيا عند حد وسط. وكثيراً ما يشتد الخلاف بين فريقين، ويثور العجاج بينهما، ثم يتبين في النهاية أن الخلاف كان لفظياً، وأن لا ثمرة عملية تجنى من ورائه.

إن تحديد المفاهيم، وتوضيح المصطلحات، وإزالة الغبش واللبس عنها، يقرب المسافة بين المختلفين وقد يزيل الخلاف من أساسه إذا صدقت النيات.

ثالثاً: المقصود بالتعريف الاصطلاحي الاعتقادي:

عرفنا فيما سبق أن المصطلح هو ما تعارف عليه أهل علم معين في التعبير عن حقائقهم العلمية بحيث إذا أُطلق لم ينصرف إلى معنى غير ما أُريد به^(٢).

وبناء على ذلك، فيمكن تعريف المصطلح عند علماء العقيدة بأنه: ما تعارف عليه علماء العقيدة من المفردات والتركيب في التعبير عن حقائق علم الاعتقاد، بحيث إذا أُطلق انصرفت دلالة اللفظ إلى ما أرادوا منه.

(١) مجلة البيان، لمحات في فن الحوار: محمد محمد بدري، عدد ٨٩.

(٢) انظر: التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، ص ٥٠.



أو: «هو تلك الألفاظ التي تدور على السنة علماء العقيدة، والتي ينبنى عليها فهم هذا العلم لصحة مبنائها والتعبير عنه بها»^(١). مثال ذلك لفظ: الإيمان، والإسلام، والتأويل والتوحيد، وأصول الدين، وكلام الله.

ومصطلحات العقيدة الإسلامية تنقسم إلى قسمين:

١ - المصطلحات العقدية الصحيحة: وهي تلك الألفاظ التي وردت في الكتاب، والسنة، وأقوال أئمة أهل السنة والجماعة، أو لم ترد ولكن دلّت عليها المعاني الصحيحة.

٢ - المصطلحات العقدية الفاسدة: وهي تلك الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة، ولا في أقوال أئمة أهل السنة والجماعة، أو هي من ألفاظ الكتاب والسنة، ولكنها حرّفت واستعملت في غير مواضعها.

ويختلف مفهوم المصطلح الواحد من طائفة لأخرى ومن بلد إلى بلد ومن عصر إلى عصر، بل ومن دين إلى دين ومذهب إلى مذهب، بل وأحياناً داخل المذهب أو الدين الواحد قد يتعدد مفهوم المصطلح الواحد، فمثلاً العدل عند المعتزلة هو نفي القدر، بينما معناه مختلف تماماً عند أهل السنة والجماعة... وهكذا^(٢).

وبناء على ذلك يمكن أن يقسم المصطلح بحسب المُستَعْمَل فيقال: مصطلح المعتزلة ومصطلح الأشاعرة، وهكذا دواليك^(٣).

مما سبق يتبين أن تحديد المصطلحات أمر ضروري، ومهم جداً لفهم عقيدة أهل السنة والجماعة؛ لأن الأحكام مبنية على التعريف الصحيح؛ فإذا

(١) مجلة الحكمة، العدد الثامن والعشرون، محرم ١٤٢٠هـ، تغيير الدلالة الوضعية للألفاظ العقدية وأثره في علم العقيدة: د. إبراهيم بن محمد البريكاني، ص ٩٣.

(٢) انظر: الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان والأحزاب المعاصرة (٢/٩٧٠).

(٣) المصدر السابق ص ٩٨.

لم نفهم التعريف الصحيح لمصطلحاتهم وقواعدهم العقدية بوضوح؛ فلن نتفق ابتداء على فهم عقيدتهم.



المطلب الثاني

أهمية دراسة المصطلحات

أولاً: أهمية دراسة المصطلح في الإسلام:

اهتمّ العلماء بتحديد حدود ومسميات المصطلحات وبخاصة الشرعية منها، وأفردوا لها المصنفات التي تعالج الألفاظ القرآنية والنبوية، والتي تبين حدود اصطلاحات الفنون والعلوم والآداب المختلفة، فبعد أن أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الرد على المنطقيين» حقيقة الحد، أي: «حدود الألفاظ والأنواع»، يقرر رحمته الله أن معرفة هذه الحدود فرض عين وأحياناً فرض كفاية، فيقول: «إن من قرأ كتب النحو أو الطب أو غيرها لا بد أن يعرف مراد أصحابها بتلك الأسماء ويعرف مرادهم بالكلام المؤلف. وكذلك من قرأ كتب الفقه والكلام والفلسفة وغير ذلك. وهذه الحدود معرفتها من الدين في كل لفظ هو في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم قد تكون معرفتها فرض عين، وقد تكون فرض كفاية. ولهذا ذمّ الله تعالى من لم يعرف هذه الحدود بقوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَبَغَاءً وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٧]، والذي أنزله على رسوله فيه ما قد يكون الاسم غريباً بالنسبة إلى المستمع كلفظ «ضيّزى» و«قسورة» و«عسّس» وأمثال ذلك... وبالجملّة فالحاجة إلى معرفة هذه الحدود ماسة لكل أمة وفي كل لغة، فإن معرفتها من ضرورة التخاطب الذي هو النطق الذي لا بدّ منه لبني آدم^(١).

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية (٩٥/٩).



ولذلك يجب على العلماء المسلمين الاعتناء بالألفاظ الشرعية، والمصطلحات الإسلامية والاهتمام بها اهتماماً بالغاً، والحرص على تحديدها، وذلك لأمر أهمها^(١):

١ - أن لا تكون هذه الألفاظ والمصطلحات نسبية غير محررة يستخدمها كل فريق كما يحلو له بناء على ما تدفعهم إليه الأهواء، وما تمليه عليهم العقائد الفاسدة، والمذاهب الضالة.

٢ - أن لا تحمل الألفاظ الشرعية على الاصطلاح الحادث لقوم أو فئة، فكثير من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعادتهم في الألفاظ ثم يجد تلك الألفاظ في النصوص الشرعية، أو في كلام أهل العلم، فيظن أن مرادهم بها نظير مراد قومه، ويكون مراد الشارع خلاف ذلك.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي ﷺ، وعادتهم في الكلام، وإلا حَرَفَ الكلم عن مواضعه، فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة، فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله، ورسوله والصحابة خلاف ذلك»^(٢).

٣ - إنَّ المتأمل في الحرب الإعلامية «حرب المصطلحات» يدرك بوضوح تحميل التسميات البريئة جملةً من المعاني الرديئة، وتجميل السموم الناقعة بالأسماء اللامعة، بحيث صار التواطؤ مع اليهود «شرعية دولية»، وأصبح الاعتداء على المسلمين في كل مكان «تنفيذاً لقوانين

(١) الإرهاب والغلو: دراسة في المصطلحات والمفاهيم: د. عبدالرحمن بن معلا اللويحق

١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٤.

(٢) مجموع الفتاوى (١/٢٤٣).

الأمم المتحدة»، وأمسى الظلم والعدوان متدنّرين بلبوس «مجلس الأمن» و«الرأي العام العالمي»: تهويناً وتدليساً، ومخادعةً وتلبيساً. وهذا سرُّ تعبيرهم عن «الجهاد» بـ «الإرهاب»، وعن «الاستشهاد» بـ «الانتحار»، وعن «الاستقامة» بـ «التشدد والتطرف»، إلى آخر القائمة الطويلة من المكر الاصطلاحي والخديعة اللفظية؛ لتحويل المفاهيم الشرعية في أذهان الأمة الإسلامية.

وقد نهى القرآن الصحابة الكرام عن متابعة اليهود في قولهم ﴿رَاعِنَا﴾ وأمرهم أن يستبدلوا هذا التعبير بلفظ ﴿أَنْظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، قال القرطبي: «أمر المؤمنين أن يتخيروا من الألفاظ أحسنها، ومن المعاني أرقها»^(١)، وذكر أن في الآية دليلاً «على تجنُّب الألفاظ المحتملة التي فيها التعرُّض للتنقُّص والغض»^(٢)، كما نبه الرازي على أن الله تعالى «منع من قوله ﴿رَاعِنَا﴾ لاشتمالها على نوع مفسدة»^(٣)، وفي هذا دليل واضح على أهمية الاصطلاحات الشرعية.

٤ - إنَّ تعمُّد التلبيس في استعمال المصطلحات، يُراد منه التشويش على المفاهيم وقلب الموازين في عقول الشعوب التي يوجَّه إليها الاستعمار بكل أنواعه.

ويؤكد هذه الطريقة الماكرة من الخداع الاصطلاحي أن الأمريكيين يعبرون عن بسط نفوذهم على شعوب الأرض بأنه «خدمة إنسانية»، وليس مجرد تحقيق للمصالح الغربية^(٤)، ولذا يقول «وليام فولبرايت» السناتور السابق ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي معلقاً على هذه النزعة العنصرية التوسعية للغرب: «إنَّ سياسة

(١) الجامع لأحكام القرآن (٥٦/٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) التفسير الكبير (٢٠٣/٣).

(٤) الإعلام وقضايا العالم الإسلامي: د. عبدالقادر طاش، ص ١٣ - ١٤.



القوة تمارس مستترة بشتى الأسماء، وقد كان البريطانيون يسمونها «عبء الرجل الأبيض»، والفرنسيون «رسالتهم الحضارية» وأمريكيو القرن التاسع عشر «مصيرهم المحتوم». وقد كتب «هيرمان ملفيل» الأمريكي خلال القرن الماضي يقول: نحن الأمريكيين شعب خاص، شعب مختار. إننا نحمل دفة الخلاص لحريات العالم»^(١).

٥ - إن شريعة الإسلام التي كرّمت الإنسان، قد طهّرت الجنان وهذّبت الجوارح واللسان ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ: ١ - ٤﴾. فقد ورد النهي عن أن يقال «عبدى» و«أمتى»، وجاء التوجيه أن يُقال «غلامي» و«فتاي» و«فتاتي» إشارة إلى تهذيب المفاهيم تبعاً لتهذيب المصطلحات. وقد روى البخاري في كتاب الأدب عن سعيد بن المسيب بن حزن أن النبي ﷺ سأل جد سعيد عن اسمه فقال: «حزن»، قال: «بل أنت سهل». قال: لا أغَيّر اسماً سَمَّاهُ أبى. قال ابن المسيب: «فما زالت الحزونة فينا بعد»^(٢).

٦ - أكّدت الشريعة السمحاء أهمية أن تسود مصطلحاتها الغراء في حياة المسلمين كلها، فقال النبي ﷺ: «لا يغلبنكم الأعراب على تسميتكم العشاء بالعتمة»^(٣)، معتبراً غياب المصطلح الشرعي هزيمة للمسلمين، وكفى بذلك عبرة لأولي الألباب!

٧ - إن انعكاس المصطلح، يمثل انتكاسة في عالم القيم والمبادئ؛ فالألفاظ مرآة القيم عند الأمم، ومن هنا يؤكد القرآن للمسلمين أن يقولوا قولاً سديداً، ويعلّق على ذلك أن يصلح لهم أعمالهم ويغفر لهم ذنوبهم. ورُبَّ كلمة لا يلقي لها المرء بالاً تهوي به في جهنم سبعين خريفاً.

(١) أمريكاً وخطرسة القوة: قدرى قلعبى، ص ٣٥.

(٢) رواه البخارى (٢٢٨٩/٥) حديث رقم ٥٨٤٠.

(٣) رواه مسلم (٤٠٦/١) حديث رقم ٥٧٨.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧١﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وقال ﷺ: «إِنَّ الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى لها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار»^(١).

٨ - لا ينبغي للمسلمين - بعد أن يحرروا مفاهيمهم الشرعية - أن يبالوا بالحرب الإعلامية الاصطلاحية التي يشنها أعداء الإسلام ضدهم. بل إن بعض ما ينعتونهم به من الاتهامات مثل تهمة الإرهاب إنما هو شرفٌ وعزٌّ لهم. ورحم الله ابن الزبير فقد كان أهل الشام ينتقصونه بزعمهم حيث يقولون له: «ابن ذات النطاقين»، فيقول: «وتلك شكاة ظاهرٌ عنك عارها»^(٢). أراد أن نطافها لا يَغْضُ منه فَيَعَيِّرَ به ولكنّه يرفع منه ويزيده ثبلاً^(٣).

ثانياً: أهمية المصطلح العقدي:

ترجع أهمية المصطلح إلى الأمور الآتية:

١ - ضبط العلم: وذلك لأن هذه الألفاظ المصطلح على التعبير بها عن حقائقه تضع في يد الباحث في هذا العلم حقائق مضبوطة محددة المعنى، والمقصود منها بحيث لا تختلط بذلك حقائق العلم بسواه من العلوم.

(١) رواه الترمذي (٥٥٧/٤) حديث رقم ٢٣١٤، قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وقال الشيخ الألباني: «حسن صحيح»، ورواه ابن حبان في صحيحه (١٣/١٣) حديث رقم ٥٧٠٦، قال شعيب الأرناؤوط: «حسن صحيح».

(٢) راجع فتح الباري (٣٢٥/١٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م (٣/٣٦٤).



٢ - بناء الأحكام على معانٍ محددة: وذلك لأنه تترتب على التعبير بأي لفظ اصطلاحى أحكام قد علّقها الشارع بذلك اللفظ، فلفظ الإيمان والإسلام والإحسان والفاسق والكافر ونحوها ما هي في الحقيقة إلا معانٍ شرعية علقت عليها أحكام هي من لوازم هذه التسمية.

٣ - التعبير عن العلم بما يناسبه من الألفاظ: فإنّ لكل علم جواً خاصاً يتناسب وحقائق العلم المعبر باللفظ عنها، فلا بد إذن وأن يكون لعلم العقيدة من الألفاظ الاصطلاحية ما تعبر عنه وتنبعث من خلالها روح العقيدة الصحيحة فتتأثر هذه الألفاظ وتؤثر في هذا العلم، وذلك لأنّ للحق من اللفظ الحق ما يناسبه كما أن للباطل من اللفظ ما يناسبه، ولذا فلا يجوز أن يستعمل ما يعبر به عن الباطل في الدلالة على الحق، لأن ذلك يؤدي إلى اختلاف المفاهيم وتضارب المعاني، ومن ثم مزج الحق بالباطل فلا يبقى للألفاظ العقيدية ما يدلّ عليها من الألفاظ التي تدلّ على الحق وتعين للدلالة عليه.

٤ - تحديد المقصود باللفظ: وذلك لأن هذه الألفاظ الاصطلاحية لها دلالة واحدة تعين المراد بها، ولو أننا لم نفعل ذلك لأمكن أن يعبر عن المعاني المتعددة بألفاظ الواحد مما يجعل المراد غامضاً غير ظاهر ولا واضح، وعندئذٍ يمكن أن يسوى بين الحق والباطل في التعبير مما يتسبب في اختلاط الباطل بالحق والعكس صحيح، وبذا لا نتمكن من معرفة الحق من خلال اللفظ المستعمل لإمكان أن يراد به غير الحق، ولذا لا بد من الحرص على أن يقتصر المصطلح العقدي بمعناه المراد منه حتى لا يحصل الخلط والغلط بسبب الاشتراك، ولا يقال أن اللغة فيها من الألفاظ ما هو كذلك كالجون يطلق على الأسود والأبيض ونحو ذلك، لأننا نقول أن مجال اللغة عام والتعبير بها فيه شيوع وذيوع في المفردات، إذ هي توضع لمعانٍ عامة. أما المصطلح العقدي فليس كذلك فهو كالاسم العلم في الدلالة على مسماه، فهو

بعينه دون غيره، وهذا ظاهر لمن تتبع كتاب الله وسنة رسوله وأقوال السلف في التعبير عن مقاصد الشريعة، كما أن اللغة في استعمالها للفظ الجون ونحوه لا تطلقه هكذا في كل تعبير، بل لا بد وأن يقترن بما يعين المراد من اللفظ.

٥ - عدم اختلاط حقائق العقيدة ببعضها: وذلك لأن استعمال اللفظ الواحد في المعاني المختلفة دون إضافة ما يعين المراد به قد يفضي إلى غموض معناه وعدم فهم المراد منه، ومن ثم عدم تحقيق ما يترتب عليه من أحكام عقدية، وذلك واضح حيث لم يعرف المتكلمون معنى الألوهية لخلطهم بينها وبين الربوبية، حيث ادّعوا أنه لا فرق بين الرب والإله ومن ثم لا فرق بين الربوبية والألوهية.

٦ - إن التعبير بالمصطلح عن علم العقيدة هو جزء من منهجيته: وذلك لأن للعقيدة ألفاظاً خاصة يعبر بها عن حقائقها، وهذه الألفاظ توقيفية فلا يستعمل من الألفاظ ولا يطلق عليه من الأحكام إلا ما ورد الشرع باستعماله وتعليق الأحكام به، وهذا جزء من منهجنا العقدي بل هو الذي أخبر الله به بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فإن للألفاظ العقدية مكانة خاصة لأنها تعبر عن عقيدتنا في صفاتها ونقائنها من جهة، وهي أيضاً من جهة أخرى أحد أجنحة الاتباع الذي أمرنا به كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١) فلا يجوز الإحداث في ذلك كما لا يجوز إحداث عبادة لم يرد الشرع بأصلها أو وصفها^(٢).

(١) رواه البخاري (٩٥٩/٢) حديث رقم ٢٥٥٠، ومسلم (١٣٤٣/٣) حديث رقم ١٧١٨.

(٢) مجلة المحكمة، العدد الثامن والعشرون، محرم ١٤٢٠هـ، تغيير الدلالة الوضعية للألفاظ

العقدية وأثره في علم العقيدة: د. إبراهيم بن محمد البريكان، ص ٩٩ - ١٠١.



(المبحث الثالث):

نماذج اصطلاحية وقع فيها الخلاف وكانت سبباً في اختلاف الأمة

المطلب الأول

مصطلحات اختلف فيها قديماً وكانت سبباً في افتراق الأمة

١ - لفظ التوحيد:

لفظ التوحيد عند السلف يعني إفراد الله تعالى بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات، والإيمان بما يقتضيه ذلك كله حسبما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب فليس هو متضمناً شيئاً من هذه الاصطلاحات، بل أمر الله عباده أن يعبدوه وحده لا يشركوا به شيئاً فلا يكون لغيره نصيب فيما يختص به من العبادة وتوابعها. هذا في العمل، وفي القول هو الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ»^(١).

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية (٤/١٥٠).



أما غير السلف من المتكلمين «الخلف» فالتوحيد عندهم هو نفي الصفات والأسماء الحسنى أو بعضها، وهذا هو قول المعتزلة والجهمية والفلاسفة على اختلاف بينهم في القدر المنفي.

وأما الاتحادية منهم فالتوحيد عندهم القول بأن الله هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، فنفوا عنه كل قيد وجودي وجعلوه وجوداً مطلقاً لا حقيقة له في خارج الذهن^(١).

وبذلك دخل الاشتراك في مسمى التوحيد بسبب تعدد الاصطلاحات في تحديد مفهومه العقدي فصار لفظاً مجملاً وإن كان معناه عند السلف ليس كذلك، فعن جابر بن عبدالله في حجة الوداع: (فأهل رسول الله ﷺ بالتوحيد: «ليكن اللهم ليكن، لا شريك لك ليكن، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك»)^(٢)؛ فسمى إخلاص العبادة والنية لله توحيداً، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَ أَيْدِيهِمْ وَلَا يُحِيطُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال جل شأنه: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَازَهُبُونَ﴾ [النحل: ٥١]، وقال جل شأنه: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] وغيرها كثير^(٣).

وقد سَمَّى البخاري رحمه الله ما ضمنه العقائد الإسلامية من كتابه الجامع الصحيح «صحيح البخاري» كتاب التوحيد، وسمى ابن خزيمة كتابه الذي ضمنه جملة من العقائد «كتاب التوحيد وإثبات الصفات»، مما يدل على أن كلمة التوحيد لها لفظ محدد معلوم عند السلف، وأن الإجمال والاشتراك أمر وارد عليها بسبب تعدد الاصطلاحات نتيجة للافتراق في جسم الأمة الإسلامية والذي تعددت بسببه المفاهيم العقدية للألفاظ بحسب تعدد الأقوال العقدية.

(١) نقض المنطق: ابن تيمية، ص ١٢٣.

(٢) رواه مسلم (٨٨٦/٢) حديث رقم ١٢١٨.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٢٩).



٢ - لفظ الإيمان:

جاء في تعريف الإيمان مذاهب عدة، فقد اختلفَ في تحديد معنى الإيمان اصطلاحاً تبعاً للاختلاف في مفهوم الإيمان لغةً، على مذاهب، أهمها:

١ - جمهور أهل السنة والجماعة:

أن الإيمان هو «تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعملٌ بالأركان». أي هو عقدٌ وقولٌ وعملٌ^(١).

ومن هنا يكون الإيمان عبارة عن ثلاثة أمور:

الأول: هو الجزء الذي لا غنى عنه بحال - وإذا عدم عدمت حقيقة الإيمان - وهو «الاعتقاد»، أي: العلم الجازم بكل ما ثبت بالضرورة أنه جاء من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ، ولا بد مع اليقين الجازم من الرضى والارتياح النفسي لهذه العقيدة. فإذا تحقق هذا الجزء الأول فقد وجد أساس الإيمان.

الثاني: إعلان هذه العقيدة بالقول أو غيره من كل ما يدل عليها دلالة ظاهرة. وهذا الاعتراف الظاهري يعدُّ ترجمة عن العقيدة ويدلُّ دلالة ظنية عليها.

والثالث: العمل بكلّ ما أمر الله به من فريضة أو نافلة، والانتهاز عما نهى الله عنه من حرام وشبهة صغيرة وكبيرة، في سرّه وعلايته، بقلبه وجوارحه^(٢).

(١) انظر: شرح الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص ٢٨٣ - ٢٨٤، والشرعية: الآجري، ص ١٣١.

(٢) انظر: المختار من كنوز السنة: د. محمد عبدالله دراز، الشؤون الدينية بقطر، ص ٧٣.



٢ - قول الامام أبي حنيفة:

«الإيمان: هو المعرفة بالقلب والإقرار باللسان معاً، والأعمال لا تسمى إيماناً ولكنها شرائع الإيمان».

وذهب أبو منصور الماتريدي إلى أن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي^(١).

٣ - قول المرحمة:

«الإيمان: اعتقاد ونطق فقط - قول اللسان وتصديق القلب - أي المعرفة بالله ورسله وبجميع ما جاء من عند الله تعالى»^(٢).

وهؤلاء يقال لهم: ماذا أراد الله تعالى من العباد بقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، هل أراد منهم الإقرار بذلك؟ أم أراد الإقرار والعمل؟!

فإن قالوا: إن الله أراد الإقرار ولم يُرد العمل، فقد كفروا، وإن قالوا: أراد منهم الإقرار والعمل، قيل لهم: فكيف تزعمون أنه يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر، وقد أرادهما جميعاً؟!

ويعتمد المرجئة في قولهم هذا على زعمهم الباطل أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة^(٣).

٤ - قول الكرامية:

«الإيمان هو الإقرار باللسان فقط» وهذا القول أكثر بطلاناً من سابقه،

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٤، ١٣٩١هـ، ص ٢٨٤.

(٢) انظر: شرح الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص ٢٨٤، والشريعة: الآجري، ص ١٣١، ومقالات الإسلاميين: الأشعري (٢١٣/١).

(٣) الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٤هـ، ص ٤٥.



لأن المنافقين عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي توعدهم الله به^(١).

٥ - قول الجهمية:

«الإيمان هو المعرفة بالقلب» وهذا القول فاسد أيضاً؛ لأن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين؛ فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون، ولم يؤمنوا بهما. وقال تعالى: ﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَنَاهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]، وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل إبليس يكون عندهم مؤمناً كامل الإيمان فهو عارف بربه، قال تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، والكفر عند الجهمية هو الجهل بالرب تعالى^(٢).

ومدار الخلاف في تعريف الإيمان حول الركن الثالث، وهو العمل بالأركان فقد جعله البعض شرطاً لصحة الإيمان كالمعتزلة، والبعض شرطاً لكمال الإيمان كمذهب السلف رضوان الله عليهم.

فالخوارج والمعتزلة أخرجوا من الإيمان من ترك العمل، ولكنهم اختلفوا: فالخوارج أخرجوه من الإيمان وأدخلوه في الكفر، والمعتزلة قالوا: هو في منزلة بين المنزلتين، والمرجئة قالوا: إن العمل لا دخل له بالإيمان والتصديق هو الأساس^(٣).

ولا شك أن الرأي الراجح هو أن الإيمان تصديق بالجنان وإقرار

(١) انظر: شرح الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص ٢٨٤، ورسالة التسعينية: ابن تيمية (١٥٦/٥).

(٢) انظر: شرح الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص ٢٨٤، والشرعية: الآجري، ص ١٣١.

(٣) شرح الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص ٣١٦.

باللسان وعمل بالأركان، وهو ما اختاره جمهور علماء الأمة، حيث اشترطوا لصحة الإيمان توفر العناصر الثلاثة: التصديق القلبي، والإقرار اللساني، والتطبيق العملي، وقد اختاروا هذا الرأي لسببين هما:

١ - كثرة الأدلة من الكتاب والسنة، التي قرنت الإيمان بالعمل، فقلما ذكر الإيمان في القرآن الكريم غير مرتبط بالعمل الصالح، بل كان النص غالباً ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وكذلك الشأن في الأحاديث النبوية الشريفة.

٢ - هو أن العقيدة الإسلامية ليست عقيدة نظرية، وقد أراد علماءنا أن يؤكدوا على الجانب العملي في الإسلام حتى لا يدعوا مجالاً لمتقاعس، فجعلوا العمل الصالح جزءاً من الإيمان.

وأما الاختلاف الذي بين جمهور أهل السنة والجماعة والإمام أبي حنيفة فهو اختلاف صوري للأسباب الآتية:

أ - إن الفريقين لا يختلفان في تحديد قيمة العمل بالجوارح وأهميته في دين الله، وإن اختلفوا في تكييفه، إن كان جزءاً من الإيمان، أو مجرد مقتضى من مقتضياته ولازماً من لوازمه.

فالذين اعتبروه جزءاً من الإيمان «وهم أهل السنة والجماعة» لم يجعلوه كالإقرار باللسان والتصديق بالجنان، من حيث ذهاب اسم الإيمان بذهابهما، وعدم ذهاب هذا الاسم بعدم العمل.

والآخرون «الأحناف» وإن لم يعتبروه من أجزاء الإيمان فهم يرون وجوبه، لأنه من لوازم الإيمان؛ وهذا يدل على أن الاختلاف بينهم هو اختلاف لفظي صوري فحسب^(١).

ب - لا يترتب عليه أي أثر عملي، ذلك أنهم اتفقوا على أن مرتكب

(١) انظر: الإيمان: محمد نعيم ياسين، ص ١٢٧.



الكبيرة لا يخرج من الإيمان ما لم يستحلّها، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه، نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد^(١).

كما اتفقوا على أن المعرفة بالقلب لا تكفي في تحقيق اسم الإيمان، فلا بد مع المعرفة والتصديق من الإقرار باللسان نطقاً للقادر عليه، فلقد كان إبليس عارفاً بربه، ولكنه إمام الكافرين. وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ ولم يؤمنوا به.

ج - كلا الفريقين مجمع على أن العبد لو صدق بقلبه وأقرّ بلسانه وامتنع عن العمل بجوارحه فإنه يكون عاصياً لله ولرسوله ومستحقاً للوعيد الذي ذكره الله في كتابه وأخبر به رسوله ﷺ، ولم يؤيد أحد من الفريقين ما ذهب إليه الخوارج في مرتكب الكبيرة، ولا ما ذهب إليه المعتزلة من إخراج مرتكب الكبيرة من دائرة الإيمان حيث جعلوا له دائرة ومنزلة خاصة، بل أجمع أهل السنة على أن مرتكب الكبيرة لم يخرج عن دائرة الإيمان، وإن كان فاسقاً عاصياً يستحق الوعيد والعذاب الذي جاء في نصوص الكتاب والسنة.

وبهذا ندرك أن الإيمان قول وعمل، وهذا ما تردد على ألسنة سلف الأمة وعلمائها، فقد نقل ابن أبي شيبة في كتابه «الإيمان» عن أبي بكر بن عياش بن عاصم قوله: «الإيمان عندنا قول وعمل، ويزيد وينقص»^(٢).

وهذا الفهم للإيمان هو الفهم الإيجابي العملي الذي يتجاوب مع حياة المسلم؛ لأن الإيمان أسمى من أن يكون مجرد فلسفة نظرية لا وجود

(١) شرح الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، ص ٢٨٥.

(٢) الإيمان: ابن أبي شيبة، تحقيق: الألباني، ط ٢، دار النور للطباعة والنشر - ألمانيا الغربية ١٩٨٥م، ص ٤٦.

لها في الواقع العملي، ومن لم يثمر إيمان قلبه أعمالاً صالحة تظهر في سلوكه وأعماله اليومية فلا فائدة في إيمانه.

لكننا لا نريد في الوقت نفسه أن تنفذ إلينا أفكار الخوارج، لننقلنا إلى صراع التكفير وسرعة الحكم على الناس بمجرد ارتكاب ذنب أو تقصير في واجب شرعي. فعقيدة أهل السنة واضحة في هذا الباب وملخصها: «لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب لم يستحلّه»^(١).

فما دام العبد ينطق بالشهادتين مقراً معترفاً بما جاء في كتاب الله، وفي سنة رسول الله ﷺ فهو من أهل قبلتنا، أما ذنوبه فهي تحت مشيئة الله إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.

٣ - لفظ التأويل:

لفظ التأويل عند السلف وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يطلق على معنيين^(٢):

يُطلق ويُراد به التفسير، وهو الكشف عن معنى النص وبيان مراد المتكلم منه سواء خالف الظاهر أو وافقه.

ويطلق ويراد به الحقيقة الخارجية المطابقة لمضمون خبر الله ورسوله ﷺ.

فمن الأول قول ابن جرير تأويل الآية كذا أي تفسيرها، وقال مجاهد: «إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه»^(٣) أي: تفسيره ومعناه.

ومن الثاني قوله سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي:

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ص ٣٥٥.

(٢) مجموع الفتاوى (٩٨/٤).

(٣) المصدر السابق (٦٩/٤).



وقوعه ومشاهدته عياناً، وقول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن»^(١) أي: تطبيقه في الواقع الخارجي.

لكن المتأخرين من الخلف علماء الكلام نقلوه إلى معنى جديد لم يكن معروفاً عند السلف، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتزن به، ثم فسروا التأويل بهذا المعنى حيث ورد في الكتاب والسنة وكلام السلف مما جعل لفظ التأويل لفظاً مشتركاً عند الإطلاق لا يعلم ما يراد به وإن كان هو عند السلف ليس كذلك.

وبناءً على ذلك فسر المتكلمون قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فمن وقف منهم على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ قال أن القرآن له معانٍ لا يعلمها لا نبي مرسل ولا ملك مقرب، ولا أحد من السلف، وهؤلاء المفوضة أهل التجهيل، ومن وقف منهم على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] قالوا أنهم يعلمون معانيها، قالوا: وذلك بصرفها من ظاهرها إلى معانٍ أخرى مقبولة لديهم، وذلك عن طريق المجاز اللغوي لأن الله كلفهم بذلك^(٢).

ومن هنا فقدت كلمة «تأويل» معناها المراد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأعطيت معنى غير ما أراد أو حملت لغة الكتاب والسنة عليه فطراً عليه الاشتراك والإجمال، وترتب على ذلك نفي المعنى الحق المدلول عليه بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فهذا التأويل هو نفس التحريف وعينه.



(١) رواه البخاري (٢٨١/١) حديث رقم ٤٨٧.

(٢) انظر: نقض المنطق: ابن تيمية، صححه محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، ص ٥٨.

المطلب الثاني

مصطلحات حديثة غازية مختلف فيها بين المسلمين يجب الحذر منها

وإذا ما حاولنا تبين بعض هذه المصطلحات التي اقتحمت علينا أسوارنا وغدت مدار حياتنا وحاولنا تفهّمها وإدراكها، وعقدنا مقارنة بينها وبين مصطلحاتنا القرآنية، فإننا نجد الفروق الشاسعة التي ليست هي في الواقع إلا فروقاً بين ثقافتين ودينين وحضارتين، أي بين إسلام وجاهلية.

١ - لفظ التجديد:

ونقصد به هنا تجديد الدين.

ويختلف تعريف التجديد في المصطلح الإسلامي عن تعريفه في المفاهيم الغربية، بل وعند من تأثر بهم من المتسبين للإسلام.

أولاً: التجديد في الاصطلاح الإسلامي:

قائم على مفهوم حديث رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»^(١).

وعلى ذلك فإن التجديد هو: إحياء وبعث معالم الدين العلمية بحفظ النصوص الصحيحة نقية، وتمييز ما هو من الدين مما هو ملتبس به، وتنقيته من الانحرافات والبدع النظرية والعلمية والسلوكية، وبعث مناهج النظر والاستدلال لفهم النصوص على ما كان عليه السلف الصالح، وبعث معالمه العلمية بالسعي لتقريب واقع المجتمع المسلم في كل عصر إلى المجتمع النموذجي الأول من خلال: وضع الحلول الإسلامية لكل طارئ، وجعل أحكام الدين نافذة مهيمنة على أوجه الحياة، ووضع ضوابط لاقتباس النافع الصالح من كل حضارة، على ما أبانته نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

(١) رواه أبو داود (٥١٢/٢) حديث رقم ٤٢٩١، قال الشيخ الألباني: صحيح.



ثانياً: التجديد في الاصطلاح الغربي:

يعني وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي والثقافة المعاصرة يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة، واعتبار أن الدين صحيح ما دام لا يتعارض مع التطور.

وتعتبر حركات التجديد والتطور والعصرانية الغربية إحياء لفلسفة الطبيعيين من فلاسفة اليونان وعودة إلى التراث الوثني الفلسفي القديم كردة فعل لتسلط الكنيسة وموقفها الشديد من العلم ومكتشفاته الحديثة.

ثالثاً: التجديد عند المعاصرين من المنتسبين للإسلام:

بدأت الدعوة إلى التجديد وفق المفهوم الغربي للتجديد، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي مع خضوع العالم الإسلامي لسيطرة الغرب، على يد ثلة من أبناء المسلمين المتأثرين بالفلسفة الغربية، واتخذت دعوتهم عدداً من الأسماء البراقة، مثل العصرانية أو التنوير، أو اليسار الإسلامي أحياناً، وقد ظهرت لدعوتهم منابر صحفية ومراكز ثقافية.

ويمكن تلخيص أهم أفكار ومبادئ المغالين من أصحاب هذه الدعوة كالتالي:

- ١ - التجديد في أصول الدين: ويُقصد به تجديد أصول الدين على ضوء الفلسفة الغربية المعاصرة، مما دفع بعضهم إلى القول بوحدة الوجود.
- ٢ - تجديد مناهج النظر والاستدلال: من ذلك دعوى الاكتفاء بالقرآن الكريم.

- ٣ - تجديد أصول الفقه: على وصف أحد دعائهم إلى أصول واسعة لفقه اجتهادي، لأنه كما يقول الترابي مطبوع بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها، ومن أبرز هذه الأصول التي يدعو إلى تجديدها وتطويرها على نحو لم يقل به علماء الأمة الراسخون من السابقين أو المعاصرين:

أ - الإجماع: بأن يحلّ إجماع الأمة المسلمة أو الشعب المسلم، أي الاستفتاء، محل إجماع الصحابة أو علماء عصر من العصور باعتبار إجماعهم غير ملزم.

ب - فتح باب الاجتهاد لكل المسلمين، وإعادة تدوين كتب الفقه على ضوء معارف العصر، فيما يسميه الترابي: الفقه الشعبي.

ج - القول بعدم النسخ في القرآن الكريم.

٤ - التجديد في مفاهيم العبادات، حيث قالوا:

أ - إن الجهاد شرع فقط في حالة اعتداء الكافرين على المسلمين.

ب - الدعوة لتقييد الطلاق ورفض تعدد الزوجات، والدعوة لسفور المرأة.

ج - عدم معاقبة المرتدين وإنكار حد الردة.

د - جواز زواج المسلمة من اليهودي والنصراني.

هـ - إباحة الاختلاط بين الجنسين.

و - رفض حدود رجم الزاني المحصن، وشرب الخمر، وعقوبة الحراة، والسرقة.

وغير ذلك مما يتنافى مع الإسلام وأحكامه الواضحة والتي لا تحتاج إلى أي تأويل^(١).

٢ - مصطلح الإسلام السياسي:

وهذا المصطلح غريب على الفهم الإسلامي الصحيح، واستخدم حديثاً لأسباب لا تخفى.

والقرآن الكريم تناول أموراً توضح أن ما يسمى سياسة هو من صميم

(١) انظر: الموسوعة الميسرة (٢/١٠١٢ - ١٠١٨)



الإسلام، فليس في الإسلام «دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله» بل إن ما لقيصر أيضاً لله.

فعلى مستوى الأفراد نفسياً، نجد: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥).

وعلى مستوى الأفراد، قضائياً وحكماً جنائياً، نجد: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة: ٣٣).

وعلى مستوى الجماعات والدول، نجد: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَكُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: ٤).

ومن هنا كانت مقولة «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» علمنة مكشوفة، نظير مناداتهم بفصل الدين عن الدولة. فهي نظرة إلحادية؛ لإقصاء تحكيم الشرع الإسلامي المطهر عن كراسي الولاة، والقضاء به بين الناس. فالسياسة العادلة على رسم الشريعة المطهرة مرتبطة بالدين ارتباط الروح بالبدن، سواء كانت في سياسة الوالي وتدبيره للحكم مع من ولأه الله عليهم، أم مع الكافرين من حربيين، وذميين، ومعاهدين.

ومن تأمل سيرة النبي ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين وجدها جارية على إقامة العدل والسياسة في أمور الناس في دينهم ودنياهم.

وهذا في السياسة الإسلامية العادلة، لا في سياسة المكر والغدر ونقض العهود، والخيانة، والجور، والظلم، فإن الإسلام منها براء، والله أعلم^(١).

(١) معجم المنامي اللفظية: بكر أبو زيد، ص ٥٧٠.

٣ - مصطلح الوطنية:

هذا المصطلح لم يكن معروفاً في تاريخنا، وكلمة «مواطن» لا مدلول لها في المعجم الإسلامي، لأن الولاء في الإسلام للعقيدة، لا للأرض ولا للقوم ولا لغيرها من الاعتبارات الأخرى التي دخلت ثقافتنا حديثاً بتأثير الغزو الفكري الأوروبي حيث استلهمت من أوروبا الغربية خصوصاً فرنسا وإنكلترا.

ولو أننا رجعنا إلى القرآن الكريم لاستخلاص المصطلح الإسلامي لم نجد ذكراً للوطن ولا للمواطن، وإنما يستعمل القرآن كلمة أخرى وهي «الدار» معرفة بالألف واللام تارة، وبالإضافة تارة أخرى.

فمن الأول قوله تعالى في مدينة الرسول ﷺ في معرض حديثه عن الأنصار: ﴿وَالَّذِينَ بَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا...﴾ [الحشر: ٩].

ومن الثاني حديثه عن المهاجرين حيث يقول: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ...﴾ [الحج: ٤٠]، ومن ذلك قوله مخاطباً بني إسرائيل: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَلَسَقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

فالعقيدة في الإسلام قبل «الوطن» أو «الدار» وفي حالة التعارض على المسلم أن يهاجر من بلده ويترك داره ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا...﴾ [النساء: ٩٧].

ومن هنا كان المصطلح الإسلامي «دار الإسلام» مصطلحاً قرآنياً - بالمعنى لا باللفظ - تبرز فيه العقيدة قبل الأرض، وتستمد الأرض فيه قيمتها من العقيدة التي فوقها، والناس في دار الإسلام لا ينسبون إلى الأرض «مواطنون» وإنما ينسبون إلى عقائدهم «مسلمون».

وكذلك الأمر بالنسبة إلى غير دار الإسلام، فهناك دار العهد، ودار



الحرب؛ ودار العهد هي التي ترتبط بدار الإسلام بمعاهدة أو ميثاق، ودار الحرب هي التي لا ترتبط بدار الإسلام بعهد ولا ميثاق، ورعايا هذه الدُور يسمون معاهدين أو محاربين.

وهكذا نجد المصطلح الإسلامي مصطلحاً محدداً يرتبط بالعقيدة، ويمنع من اختلاط المفاهيم الجديدة التي جاءت بها المصطلحات الجاهلية، ويحدد سلوك المسلم على أساس العقيدة لا على أساس الوطن، الذي يطلب منه في بعض الأحيان أن يتخلّى عن عقيدته لمصلحة وطنية!! وخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تفرقة طائفية!! بين أبناء الوطن الواحد.. حيث أصبحت الدعوة إلى الإسلام في دار الإسلام أمراً مستنكراً.. والمناداة بالعودة إلى الإسلام الذي يشكل أبنائه ٩٩٪ من سكان العالم العربي.. دعوة طائفية!! تحارب بكل وسيلة، وذلك لأن هناك ١٪ من غير المسلمين يسكنون العالم العربي، وعلى المسلمين إذن أن يتخلوا عن عقيدتهم وشريعتهم وأخلاقهم وحضارتهم إرضاء لهذا الواحد بالمائة من غير المسلمين!! وهذا هو آخر ما وصلت إليه النظم والنظريات الديمقراطية الحديثة التي تقوم على أساس حكم الأكثرية!!

٤ - مصطلح الديمقراطية:

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين، الأول يعني الشعب، والثاني يعني الحكم، ومعناه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه مباشرة أو عن طريق الممثلين الذين يختارهم في مجلس النواب، وهو نظام علماني، ليس فيه محور ثابت لحركة التغيير، بل إن الشعب عن طريق نوابه يغيّر حياته كما يشاء من دون ارتباط بقيمة ثابتة^(١).

فالديمقراطية هي: أحد مظاهر النظم السياسية التي يمارس فيها الشعب

(١) المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري: د. محسن عبد الحميد، ص ١١٧.

مظاهر السيادة بواسطة مجلس منتخب من نواب من الشعب - راجع البرلمان -، وفيها يحتفظ الشعب بحق التدخل المباشر لممارسة بعض مظاهر السيادة عن طريق وسائل مختلفة أهمها:

١ - حق الاقتراع الشعبي: بأن يقوم عدد من أفراد الشعب بوضع مشروع للقانون مجملاً أو مفصلاً، ثم يناقشه المجلس النيابي ويصوّت عليه.

٢ - حق الاستفتاء الشعبي: بأن يعرض القانون بعد إقرار البرلمان له على الشعب ليقول كلمته فيه.

٣ - حق الاعتراض الشعبي: وهو حق لعدد من الناخبين يحدده الدستور للاعتراض في خلال مدة معينة من صدوره، ويترتب على ذلك عرضه على الشعب في استفتاء عام، فإن وافق عليه نُفذ وإلا بطل، وبه تأخذ معظم الدساتير المعاصرة.

ولا شك في أن النظم الديمقراطية أحد صور الشرك الحديثة في الطاعة والانقياد أو في التشريع، حيث تلغي سيادة الخالق - سبحانه وتعالى - وحقه في التشريع المطلق وفي توجيه الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً، وتجعلها من حقوق المخلوقين، والله تعالى يقول: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِي أَلْقَيْتُمْ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يوسف: ٤٠]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧].

وفي هذا يقول الدكتور صلاح الصاوي في الثوابت والمتغيرات: «فإن هذا الأمر لا يكون إلا لله وحده، لا يشاركه فيه أحد، كما قال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِي أَلْقَيْتُمْ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يوسف: ٤٠]، وهذه النقطة تمثل مفترق طرق بين المنهج الإسلامي والمناهج العلمانية المعاصرة التي فصلت الدولة عن الدين، ونقلت



مصدرية الأحكام والتشريعات إلى الأمة، تمارسها من خلال نوابها في المجالس النيابية، بحيث تستطيع بهذه السلطة أن تحل ما تشاء، وأن تحرّم ما تشاء، لا سلطان عليها في ذلك لأحد، ولا رقابة عليها من أحد.

أما سلطة الأمة في الإسلام فهي تدور في فلك سيادة الشريعة، وليس لها ولو اجتمعت في صعيد واحد أن تحلّ شيئاً مما حرم الله، أو أن تحرّم شيئاً مما أحلّ الله، أو أن تشرع شيئاً من الدين لم يأذن به الله^(١).

٥ - وحدة الأديان:

دعوة ماسونية تستغل النصارى في القضاء على الإسلام وإخضاع شعوبه، وتتخذ هذه الدعوة أسماء جذابة مثل: الدعوة للعالمية أو التوفيق بين الإسلام والنصرانية، أو الدعوة إلى الإيمان الإبراهيمي، وأحياناً تحت مسمى حوار الأديان، وتقوم فلسفة هذه الدعوة على زعم أن هناك قواعد مشتركة بين الإسلام والنصرانية، كالإيمان بالله وملائكته ورسوله واليوم الآخر، وتكريم أم المسيح ﷺ وأن الخلاف بين الإسلام والنصرانية خلاف شكلي وليس جوهرياً.

ويزعم أصحاب هذه الدعوة أن العالمية هي السبيل إلى جمع الناس على مذهب واحد تزول معه خلافاتهم الدينية والعنصرية لإحلال السلام العالمي، وقد حرص أعداء هذا الدين على إيجاد ذرائع مبطنة واستحداث وسائل مقنّعة للوصول إلى مآربهم، وبدؤوا يجاهرون بضرورة التعايش بين الأديان، وضرورة احترام الأديان والاعتراف بها.

ويأتي النظام العالمي الجديد - أو ما يسمى بالعولمة - عاملاً رئيساً في إحياء تلك الدعوة الخبيثة، ولذا نلاحظ كثرة المؤتمرات والتصريحات

(١) تحكيم الشريعة وصلته بأصل الدين: د. صلاح الصاوي، دار الإعلام الدولي - القاهرة

السياسية لهذا الأمر، نسمعها من العلمانيين وبعض العصريين، ومن ملوك ورؤساء وسياسيين محسوبين على الإسلام.

ولا يخفى أن الدعوة إلى وحدة الأديان دعوة قديمة وجدت عند ملاحظة الصوفية من أهل الحلول والاتحاد.. كابن سبعين وابن هود والتلمساني.. حيث يجوزون التهود والتنصّر والإسلام، والتدين بهذه الأديان^(١).

وتزعمها أيضاً التتار ووزراؤهم، فقال عنهم ابن تيمية رحمة الله عليه: «وكذلك الأكابر من وزرائهم وغيرهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى، وأن هذه كلها طرق إلى الله بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين»^(٢).

ثم جدد هذه الدعوة جمال الدين الأفغاني في القرن الماضي وساعده على ذلك تلميذه محمد عبده، وفي العصر الحالي تبناها رجاء جارودي فيما سماه وثيقة إشبيلية، والآن يتبناها بعض العصريين والعقليين وبعض السياسيين برعاية أقطاب النظام العالمي الجديد أو العولمة.

قال ابن تيمية رحمة الله عليه: «ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير دين الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر»^(٣).

وقال القاضي عياض رحمة الله عليه كما في «الشفاء»: «ولهذا نكفر من دان بغير ملة الإسلام من الملل أو وقف فيهم أو شك أو صحح مذهبهم وإن أظهر مع ذلك الإسلام»^(٤).

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية (١٦/١٤).

(٢) المصدر السابق (٥٢٣/٢٨).

(٣) المصدر السابق (٥٢٤/٢٨).

(٤) مصرع التصوف «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي»: برهان الدين البقاعي، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل - عباس أحمد الباز - مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٢٨.



وما ذكره العلماء من حكم تكفير من صحح دين اليهود والنصارى مبني على أنه يلزم من ذلك تكذيب القرآن لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ويقول: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ...﴾ [آل عمران: ١٩].

كما يلزم منه تكذيب النبي ﷺ، حيث صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه أخبر عن نسخ الديانات الأخرى غير الإسلام، إذ صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه رأى في يد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورقة من التوراة فغضب غضباً شديداً وقال: «أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟»^(١)، وفي لفظ: «أمتهؤكون فيها يا ابن الخطاب؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقية، والله لو كان أخي موسى حياً ما وسعه إلا أتباعي»^(٢).

فتبين من هذه النصوص التي ذكرتها وما يماثلها مما لم أذكره نسخ وبطلان أي دين غير دين الإسلام، والعجب كل العجب أن أشخاصاً من قادة المسلمين يروجون لهذه النظرية الفاسدة، ويصرحون في المحافل العالمية الكافرة أنهم يدعون إلى تأخي الأديان السماوية الخالدة.

وهل يمكن لمسلم عاقل يتصور أن هناك ديناً خالداً غير دين الإسلام؟ بعدما نسختها شريعة محمد عليه الصلاة والسلام.. علماً بأن الأديان السماوية السابقة كاليهودية والنصرانية دخلها التبديل والتحريف والزيادة والنقص والكتمان بسبب ما قام به أحبار السوء والضلالة.. قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِيَ قَرَأَتِهِ قَرَاتٍ بِدُونِهَا

(١) رواه مسلم (١١٠٥/٢) حديث رقم ١٤٧٩.

(٢) رواه الإمام أحمد (٣٨٧/٣)، وابن أبي شيبة في المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ (٣١٢/٥).

وَتُخَفُّونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]، ومع هذا التحريف والتبديل فقد نسختها شريعة محمد عليه الصلاة والسلام وأبطلتها كما سبق.

مما سبق يتبين أن الدعوة لوحدة الأديان على أساس من الدين الإبراهيمي دعوة حق أريد بها باطل، فدين إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو الحنفية السمحة، وعقيدته هي التوحيد لله تعالى في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، هو دين الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ، بينما هي عند النصاري اسم فقط، أما المضمون فيحتوي على مزيج من التثليث وعبادة المسيح من دون الله، والشرك بالله. يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ﴿٨٥﴾ [آل عمران: ٨٥].

٦ - مصطلح الحرية:

حقيقة مفهوم الحرية عند المسلمين إنما هو تحرير الإنسان من كافة أشكال العبودية لغير الله تعالى، سواء ما كان منها للشهوات أو للأهواء والمذاهب والوثنيات أو للأفكار التي تتعارض مع التوحيد الخالص لله تعالى، وذلك في إطار متوازن يجمع بين الحرية والمسؤولية، والحق والواجب، كما يجمع بين الحقوق الفردية والجماعية.

ومن هنا جعل الإسلام الحرية أساس المسؤولية، ولذلك حرر الإنسان من الحتمية والجبرية واليأس والضعف، جاعلاً له إرادة واختياراً في حدود الحق والواجب، مرتباً على تعديهما الحدود والتشريعات الرادعة حفاظاً على تلك الحرية التي هي مناط التكليف.

ويتجلى ذلك في رفع القيود والأغلال التي كبلت الإنسان في مختلف العصور والفلسفات من قيود العبودية والرق الفكري والجسدي بالإضافة إلى قيود الجهل والخرافة، مرتفعاً به إلى أعلى مقامات الحرية والتكريم بأن جعله عبداً خالصاً لله جلّ وعلا وحده لا شريك له، مستعلياً به فوق



الأقليات الضيقة أو العنصرية البغيضة حيث لا فرق بين عربي وأعجمي ولا أبيض ولا أسود إلا بالتقوى.

بينما نجد أن مفهوم الحرية في الفكر الغربي يختلف تماماً سواء كانت حرية نقابية، أو حرية جنسية، أو حرية الإرادة، أو حتى حرية الفكر، أو إباحية حيث تعني جميعاً «القدرة الذاتية على الاختيار دون أدنى جبر أو إكراه».

وبمعنى آخر تعني «انسلاخ الفرد من كل ما تعارف عليه المجتمع من آداب وقوانين لتحقيق أقصى رغباته وشهواته دون قيد أو شرط أو إكراه من أي جهة كانت». وذلك دون أدنى اعتبار لحريات الآخرين.

وتأتي الحرية عندهم في صور متعددة:

ففي المفهوم السياسي هي ضد الاحتلال والاستعمار، وفي المفهوم الاجتماعي ضد الاستغلال والطغيان، وفي المفاهيم المادية والوجودية ضد القيود أيًا كانت فهي حرية الفكر والبرهان العلمي، وعليه فإن الحرية الفكرية عندهم ضد الثوابت من العقائد والقيم إذا خالفت البرهان العلمي.

ويمكن رد كلمة «حرية» في تطورها الفلسفي إلى الثورة الفرنسية التي قادها رجال المحافل الماسونية، وتمثل ذلك بعدة مراحل بدأت بفصل الدين عن الدنيا، ثم بفصله عن العلم، ثم بفصل الدين عن الأخلاق من أجل تحطيم القيم والأخلاق وتدمير قوى الأمم وشبابها ومقدراتها، لتحقيق الأهداف الصهيونية وتحرير اليهود من القيود المفروضة عليهم من المجتمعات الأوروبية من حيث التعامل وإقامة العبادات وغير ذلك.

ويتبني هذه المفاهيم للحرية للأسف الشديد بعض الذين يدعون التنوير والعصرانية في مجتمعاتنا، متناسين أنه كان لهذه الدعوة في الغرب ما يبررها إلى حد ما، حيث عبودية الإنسان لتشريعات ومفاهيم الكنيسة المتسلطة ورجالها واستبداد الملوك ورجال الإقطاع، بينما حرر الإسلام الإنسان من كافة أشكال الرق، ووصل به إلى مقام أرفع من مقام الحرية وهو مقام التكريم،

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] بما يقتضيه ذلك التكريم من احترام إنسانيته، ورعاية لحقوقه من قبل دولته ومجتمعه وأفراده.

٧ - مصطلح الإرهاب:

مصطلح الإرهاب هو المصطلح الأكثر إثارة وجدلاً في هذا العصر.. ومع ذلك فالقوم إلى الساعة لم يحددوا تعريفاً واضحاً للإرهاب يلزمون أنفسهم به.. كل هذا وغيره، يجعلنا نضع عشرات إشارات الاستفهام حول غايات ومقاصد القوم من حربهم المعلنة على الإرهاب^(١).

وفي الجهة المقابلة؛ في الصف الإسلامي.. يوجد من يؤيد استخدام مصطلح الإرهاب على الإطلاق بصيغة المدح على اعتبار وروده في بعض نصوص الشريعة بصيغة الحض والمدح.. ويوجد من لا يرى استخدامه إلا على وجه الذم، والاستهجان؛ لاعتبار أنه يدل على معانٍ لا تنسجم مع تعاليم ورحمة الإسلام للعالمين.

هذا الاضطراب وغيره.. يضطرنا لبيان تعريف محدد ومنضبط - من منظور الشرع - لمعنى مصطلح الإرهاب.. والذي يعيننا على تحديد الموقف من هذا المصطلح ودلالاته بصورة أفضل، وأكثر وضوحاً، وبما لا يدع مجالاً لاستغلاله في معارك مشبوهة لها مآرب أخرى^(٢).

(١) ذكرنا في أكثر من موضع أن القوم يرفضون تحديد معنى الإرهاب الذي يريدون أن يُحاربوه، حتى لا يدينوا أنفسهم بأنفسهم؛ لأنهم كيفما عرّفوا الإرهاب سيجدون أن هذا التعريف يطالهم، وأنهم يدخلون فيه دخولاً كلياً.. وكذلك لكي يُعطوا لأنفسهم الحرية والمساحة الكافية في أن يُمارسوا جميع ضروب وأنواع الإرهاب، ومن دون أن يُدانوا بتهمة الوقوع في الإرهاب..

(٢) فإن قيل: هذا التعريف للإرهاب سيكون من منظور الشرع كما ذكرتم.. وهذا يعني أنه لن يكون ملزماً لغير المسلمين!؟



فأقول: شَحَّ مجيء لفظ «الإرهاب» في المعجم اللغوي القديم، وذكره الزبيدي في «تاج العروس» بقوله: «الإرهاب بالكسر الإزعاج والإخافة»^(١).

قال ابن منظور في كتابه «لسان العرب»: «رَهَبَ، بالكسر، يَرْهَبُ رَهْبَةً وَرُهْباً بالضم، وَرَهَباً بالتحريك؛ أي خاف. وَرَهَبَ الشيء رَهْباً وَرَهْبَةً: خافه»^(٢).

فالإرهاب لغةٌ يعني: العمل الذي يحدث الإخافة، والفرع، والذعر.. والإرهابي هو الذي يحدث الخوف والفرع والذعر عند الآخرين، بعمل مفزع ومخيف.

ولم يرد لفظ «الإرهاب» بصيغته التركيبية هذه في القرآن الكريم، وإنما وردت بعض الصيغ المختلفة، من الأصل اللغوي الذي اشتق منها، وهي:

قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

قال ابن كثير في التفسير: «قوله ﴿تُرْهِبُونَ﴾ أي: تخوفون ﴿بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ أي: من الكافرين»^(٣).

= أقول: وإن كان غير ملزم لغير المسلمين.. فإننا في بيان هذا التعريف المنضبط للإرهاب نجتهد في أن نوحّد - إن شاء الله - رؤية الصف الإسلامي نحو هذا المصطلح الأشد إثارة في هذا العصر.. وهو مقصدنا الأهم هنا.. وبنفس الوقت نقول للآخرين، وبكل وضوح: هذا معنى الإرهاب في ديننا.. وثقافتنا وعقيدتنا.. وهذا موقفنا منه.. فأخرجوا لنا تعريفكم له.. ومن ثمّ وضحوا موقفكم منه.. إن كنتم فعلاً جادين في محاربة الإرهاب!

(١) تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، بيروت - مكتبة الحياة (٢٨١/١).
(٢) لسان العرب: ابن منظور، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٩٢م، ط ٢، (٣٣٧/٥).

(٣) تفسير ابن كثير (٤٢٤/٢).

وقال تعالى في سحرة موسى: ﴿قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ (١١٦) [الأعراف: ١١٦].

قال ابن الجوزي في «زاد المسير»: «﴿وَاسْتَرْهَبُوهُمْ﴾ أي: خوفوهم. وقال الزجاج: استدعوا رهبتهم حتى رهبهم الناس، أي: خافهم الناس»^(١).

وقال تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (١٣) [الحشر: ١٣].

قال ابن كثير في التفسير: «﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ أي: يخافون منكم أكثر من خوفهم من الله»^(٢).

بالإضافة إلى صيغ أخرى مشتقة من أصل لغوي آخر يدل على الرهبة والرهابية بمعنى العبادة والتعبد، وهي معانٍ لا دخل لها هنا في المقام.

وفي حديث الدعاء: «رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ»^(٣)، الرهبة: الخوف والفرع.

وفي «النهاية» لابن الأثير: الرَّهْبَةُ: الخوف والفرع. وفي حديث بهز بن حكيم: «إني لأسمع الراهبة» هي الحالة التي تُرهب: أي تُفزع وتُخَوِّف. وفي رواية: «أسمعك راهباً» أي خائفاً^(٤).

وبذلك فالمعنى لا يخرج عن مجرد الإفزاع والتخويف، إلا أن معنى الإرهاب أخذ في الاتساع شيئاً فشيئاً فيما بعد، وصار مطاطياً لم يُتفق على توحيد معناه ومقصوده، خصوصاً بعد أن أصبح مثاراً للجدل بعد أحداث

(١) زاد المسير في علم التفسير: عبدالرحمن ابن الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ هـ (٣/٢٤٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٤٣٦).

(٣) رواه البخاري (١/٩٧).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م (٢/٦٦٩).



الثلاثاء الأسود بنيويورك وواشنطن، فأسيء استخدامه من قبل دول ومنظمات عديدة أخذت في وصم من ترغب بالإرهاب، في محاولة منها للتخلص من أعدائها. فأمام صمتٍ عالميٍّ لا مثيل له قصفت الولايات المتحدة الأميركية أفغانستان ونجحت في القضاء على الحكم الطالباني هناك، بعد قتلٍ وتشريدٍ للملايين من الأفغان، بدعوى محاربة الإرهاب.. وها هي اليوم ترمي دولاً أخرى بالإرهاب، دونما تثبتٍ أو روية، وبالطبع فالأميركان يمارسون كل أعمالهم الإجرامية تلك وفقاً لتعريفهم الخاص للإرهاب والذي يتوافق مع مصالحهم الذاتية.

وأدّى التفرد الأميركي بتعريف الإرهاب نظرياً وتطبيقياً على أرض الواقع، بل وفرضه على الشعوب الأخرى رغم أنوفها، إلى ظهور نداءات تطالب بتعريف الإرهاب تعريفاً عالمياً واضحاً، تساهم في صياغته مختلف بلدان العالم. ومن أجل ذلك عُقدت بعض المؤتمرات والندوات التي خرجت ببعض التوصيات التي لم تجد لها أذنأً مصغية أمام ديكتاتورية الفرض والتفرد الأميركية.

يقول عامر رشيد مبيّض: «لقد أصبح تعريف الإرهاب مشكلة تصعب على الحل، إذ إنه من العسير التوصل إلى تحديد مجرد للإرهاب دون إدخال عناصر خارجية عنه تتمثل في الآراء المتباينة حول شرعية أو عدم شرعية التنظيمات ونشاطاتها. ونتج عن ذلك صعوبة التوصل إلى اتفاقيات أو معاهدات دولية لاختلاف مصالح الدول ومحاولة كل مجموعة منها فرض وجهة نظرها؛ كما أن اختلاط صور العنف السياسي المختلفة بالإرهاب قد تجاوز الأمر إلى اختلاط مفهوم الإرهاب مع بعض صور الحرب أو حتى الجرائم العادية»^(١).

(١) موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية.. مصطلحات ومفاهيم: عامر

رشيد مبيّض - حمص - دار المعارف ٢٠٠٠م، ط١، ص ٣٨.

وقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف بمصر بياناً واضح فيه مفهوم الإرهاب على أنه «ترويع الآمنين، وتدمير مصالحهم ومقومات حياتهم، والاعتداء على أموالهم وأعراضهم وحررياتهم وكرامتهم الإنسانية بغياً وإفساداً في الأرض»^(١).

وتبني الاتحاد الأوروبي تعريفاً جديداً مشتركاً للإرهاب، ينص على أنه «أعمال ترتكب بهدف ترويع الأهالي، أو إجبار حكومة، أو هيئة دولية، على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل ما، أو تدمير الهياكل الأساسية السياسية، أو الدستورية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية للدولة، أو لهيئة دولية، أو زعزعة استقرارها بشكل خطير»^(٢).

بينما يضع عبدالله العارف تعريفاً للإرهاب، استناداً لسنن الكون الحسنة، وبناءً على معيار الرحمة، ويعتبره تعريفاً جامعاً مانعاً، حيث يقول: «أي فعل يصدر مدفوعاً بقوة غير مستندة لأي معنى من معاني الرحمة فهو معلول للقهر والقسوة، ويتوجه لتحقيق غايات تتنافى مع السنن الكونية الحسنة في سعي الآدمي لطاعة الله تعالى وللحسن والحق والعدل والحرية والسيادة»^(٣).

ومصطلح «الإرهاب» اليوم أصبح مصطلحاً عالمياً شائعاً متكرراً يستخدم لأغراض كثيرة، وليست المشكلة في استخدام المصطلح بحد ذاته، فالعلماء يقولون: «لا مشاحة في الاصطلاح»، لكن المشكلة في تعمد التلبس من خلال ضخ مفاهيم خاطئة في بعض المصطلحات، وأعتقد أن

(١) الأزهر: الإرهاب ترويع والجهاد حق: صبحي مجاهد، موقع إسلام أون لاين (www.islamonline.net).

(٢) الإرهاب والجماعات الإرهابية: تعريف الاتحاد الأوروبي - بدون كاتب - موقع الشبكة الإسلامية (www.islamweb.net).

(٣) الإرهاب واللاعنف ومنهاج تحديد المعاني في القاموس الإسلامي: عبدالله العارف، مجلة النبأ - عدد ٦٣، شعبان ١٤٢٢هـ، ص ٥٧.



هذا الغموض مقصود من الدوائر العالمية للخلط بين الإرهاب الفعلي المذموم: كالعنف والعدوان والفساد في الأرض، وبين ما يوصف بأنه إرهاب، وهو في حقيقته نوع من المقاومة المشروعة ورد العدوان، ويبقى هذا الغموض لتبرير أفعال الدول الإرهابية: كإسرائيل وأمريكا، وليبقى المصطلح لملاحقة كل الخصوم، سواء كانوا شرفاء أم فاسدين.

فمصطلح الإرهاب حمّال أوجه يمكن حمله واستخدامه في مجالي الخير والشر على حد سواء، وبالتالي - لضبط التعريف - لا بد أولاً من تقسيم الإرهاب إلى قسميه المتغايرين والمتمايزين: الإرهاب المذموم الدال على معنى الشر، والإرهاب الممدوح الدال على معنى الخير.. ومن ثم تعريف كل منهما على حدة، وبصورة مستقلة عن الآخر.

أولاً: الإرهاب المذموم شرعاً:

هو «تعمّد إحداثِ الخوفِ والفرع والرعب، عند من لا يجوز إخافته شرعاً؛ ممن صان الشرع حرمتهم، ومنع من قصد قتالهم».

والذين صان الشرع حرمتهم هم: المسلمون، وأهل الذمة، وأهل العهد والأمان المؤقتين من غير المسلمين.

أما الذين منع الشرع من قصد قتالهم فهم إضافة للأصناف الآتفة الذكر أعلاه: نساء وأطفال وشيوخ، ورهبان المشركين وغيرهم ممن لا شأن لهم بشؤون الحرب والقتال، ممن لا عهد لهم ولا أمان، ولا ذمة لهم مع المسلمين.. وهؤلاء وإن لم يكونوا مُصانِي الحُرمة تماماً كالمسلمين، وأهل الذمة، وأهل العهد والأمان.. بحيث يجوز سبيهم واغتنام أموالهم.. إلا أنه لا يجوز قصدهم بقتال أو ترويع أو تخويف.

واشترطنا في التعريف «التعمّد»؛ لنخرج من الدم من يقع في نوع إرهاب للآخرين - ممن لا يجوز إرهابهم - خطأ، عن غير قصد، لقوله

تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَٰكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥].

ولقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي: الخطأ والنسيان، وما استكروهوا عليه»^(١).

ومثال هذا النوع من الإرهاب المذموم شرعاً وعقلاً في الواقع كثير، وهو يتمثل في كل اعتداء يروع ويفزع ويُخيف الآمنين ممن تقدم ذكرهم، كما فعل ولا يزال يفعل الغزاة المعتدون المجرمون من مجازر وترويع للآمنين في العراق مع أهل العراق.. وفي فلسطين مع أهل فلسطين.. وفي أفغانستان مع أهل أفغانستان.. وفي الشيشان مع أهل الشيشان.. وغيرها من البلدان والأمصار.. وما أكثر الشواهد من واقعنا المعاصر على هذا النوع من الإرهاب المذموم شرعاً لو أردنا الاستطراد والإحصاء!

ونحوه الإرهاب الناتج عن تسابق الدول على التسلح النووي.. وبخاصة منها الدول الكبيرة المالكة لهذا السلاح.. هذا السلاح الذي يكون ضحاياه الأبرياء ممن صان الشرع حرمااتهم.. قبل غيرهم!

ومنه كذلك هذا الإجرام والظلم والقهر والكبت الذي تمارسه تلك الأنظمة الفاشية الفاسدة الحاكمة في بلاد المسلمين بحق شعوبها.. والتي تربيههم على الخوف والرعب من كل شيء.. ولأدنى شيء.. بل ومن لا شيء!

ومن الإرهاب المذموم شرعاً كذلك قطع الطريق على الآمنين ممن تقدم ذكرهم.. والاعتداء على حرمااتهم.. وأموالهم، وأمنهم، وترويعهم.. فهؤلاء ممن يسعون في الأرض فساداً.. وهم ممن عناهم الله تعالى في

(١) أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م (٣٥٦/٧) حديث رقم ١٤٨٧١.



قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

ثانياً: الإرهاب الممدوح شرعاً:

هو «إحداث الخوف والفرع عند من يجوز إخافته شرعاً، بالقدر الذي يردعه عن العدوان والظلم».

ويمكن أن يقال في تعريفه كذلك أنه: «إرهاب الإرهاب؛ أي الإرهاب المشروع الممدوح للإرهاب المذموم غير المشروع؛ بالقدر الذي يُبطل إرهابه وعدوانه».

فالإرهاب هنا يُعتبر قوة ردع لقوى الشر والعدوان، ولكل من يُحاول أن يُفسد في الأرض، أو يخرج عن قوانين الشرع، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، أي: تخوفون بهذه القوة أعداء الله وأعداءكم من الكافرين المجرمين.. الذين يُمكرون ضدكم.. فيخافونكم فلا يتجاسرون على الاعتداء عليكم ولا على حرمتكم.

وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّهِ فَلَا يَرْجِعُوا فِتْنَةً أَلَّا يَكُونَ اللَّهُ بِمَبْذُولٍ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فشرع الله تعالى القتال حتى لا تكون فتنة وفساد في الأرض.. وإلى أن ينتهي القتانون المفسدون عن فتنهم وفسادهم.

والإرهاب في هذا الموضع له فوائد عدة إضافة إلى كونه يمنع العدو ويخوفه من التجاسر على الاعتداء، منها: أنه يوفر على الأمة حروباً كثيرة.. إذ يكبح جماح العدو ويحقق عنده الهزيمة.. والنصر عليه.. من دون أن

تُسَنُّ معه الحروب.. وتُزهق الأنفس، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَاحِبِهِمْ وَقَدْ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب: ٢٦]، فهم هُزموا بالرعب.. ووقعوا بالأسر.. بما أصابهم الله تعالى من خوف ورعب.. إذ الخائف المرعوب لا يصلح للقتال في ميادين المنابذة والقتال..!

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]، فهم يخربون بيوتهم بأيديهم.. لما تحقق عندهم من الهزيمة النفسية والمادية بسبب ما قُذف في قلوبهم من الخوف والرعب.. ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَاتَبَ اللَّهُ فَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وفي الحديث فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «نُصرت بالرعب شهراً، يُرعب مني العدو مسيرة شهر»^(١) أي: نصرت بخوف العدو مني قبل أن أواجهه بمسيرة شهر.. حيث كان العدو يُصاب بالرعب والخوف لمجرد علمه أن جيش النبي ﷺ متوجه إليه.. وقبل أن يتوجه إليه بمسيرة شهر كامل.. فهذا إرهاب للعدو.. ويدخل في معنى الإرهاب؛ لكنه إرهاب محمود ومشكور ومطلوب.. إذ لولاه لتجرأ الأعداء على الاعتداء فانتهكوا حرمت العباد والبلاد..!

ونحو ذلك القصاص الشرعي، وإقامة الحدود الشرعية؛ فإنَّ فيه إرهاباً لذوي النفوس الخبيثة والضعيفة التي تميل للإجرام والعدوان، وارتكاب المخالفات المخلة بأمن المجتمع، فيزجرها ويردعها عن الإقدام على ارتكاب الجريمة.. وإنزال الأضرار بالآخرين.. فتتحقق بذلك الحياة الآمنة لجميع

(١) سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، والأحاديث مذيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها (٢/٢٩٥) حديث رقم ٢٤٦٧. قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح.



الناس.. كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي أَلْأَلْبَبِ لِمَلَكُم تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وفي الحديث فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «حَدُّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يَمْطُرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحاً»^(١). وذلك لما يترتب على إقامة حدود الله من أمن وأمان ينعكس على البلاد والعباد.

فإن قيل: كيف يكون في القصاص حياة، والقاتل - بغير حق - يُقتل ويفقد حياته، والسارق تُقطع يده وغير ذلك...؟!

أقول: عندما يُقام الحد على قاتل النفس بغير حق فيُقتل.. فإنَّ في ذلك إرهاباً وتخويفاً لكل من تحدَّته نفسه بارتكاب جريمة القتل.. فينردع وينكمش على نفسه خوفاً من القصاص وإرهاباً منه.. فتُكتب بذلك الحياة لعشرات ولربما مئات الأنفس التي كان من الممكن أن تُقتل لولا وجود إرهاب القصاص.. فبذلك يكون القصاص فيه حياة للناس، والله تعالى أعلم.

وكذلك قصاص قطع يد السارق.. فإنه يُرهب كل من تحدَّته نفسه بالسرقة والاعتداء والسطو على أموال وحرمات الآخرين.. فيمتنع.. فيكتب بذلك الأمن والأمان والحفاظ على أموال وحرمات الآخرين..!

هذا الوجه الحسن والمشروع للإرهاب.. هو إرهاب تمارسه جميع الدول والشعوب.. على مرَّ العصور والأزمان وإلى يومنا هذا.. وإلى أن تقوم الساعة!

فما من دولة إلا ولها جيشها وعتادها الذي ترهب به أعداءها.. فتخوفه به وتمنعه من التجرؤ على الاعتداء على حدودها، وحرماتها، ومصلحتها..!

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٥/٤) حديث رقم ٧٣٩١.

وما من دولة إلا ولها قوانينها الجنائية - بغض النظر عن فاعليتها وصوابها - التي تخوف بها ذوي النفوس المريضة التي تجنح للاعتداء على أمن وحرمات الآخرين!

هذا التسابق للدول على التسلح .. وعلى اقتناء وشراء الأسلحة المتطورة المتقدمة أولاً بأول .. ما هو إلا من قبيل إرهاب بعضها البعض .. وإرهاب كل دولة لأعدائها من الدول الأخرى .. فهذا النوع من الإرهاب الكل يمارسه ويفعله .. فعلام لا يسمونه باسمه الصحيح .. الإرهاب!

هذا الاستعراض العسكري السنوي لكل دولة .. تظهر فيه قوتها وعتادها العسكري على مرأى ومسمع من الناس .. هو إرهاب .. وهو من قبيل إرهاب وإخافة أعداء تلك الدولة الداخليين المعارضين - إن وجدوا - والخارجيين سواء ..!

وما أكثر صور وشواهد هذا النوع من الإرهاب في واقعنا لو أردنا التوسع في الاستدلال .. والشاهد مما تقدم أن هذا النوع من الإرهاب .. تمارسه جميع الدول والمجتمعات .. المتقدمة والمتخلفة منها سواء .. وهو إرهاب ممدوح ومشروع للجميع لا يمكن أن يُدرج تحت طائلة الإرهاب المذموم الذي ينبغي أن يُحارب .. كما لا يمكن أن يُقال أن هذا النوع من الإرهاب مسموح لجهة معينة دون أخرى .. أو دولة معينة دون أخرى!

لا بد من الاعتراف بهذا النوع من الإرهاب الممدوح والمشروع .. وتسميته باسمه .. هذا إذا أردنا أن نعرّف الإرهاب تعريفاً صحيحاً ومنضبطاً .. لا نقص فيه ولا عوج .. ونعرّف الوجه المضيء منه من الوجه القاتم الكالح!

من خلال هذا التعريف المتقدم للإرهاب .. والتمييز بين نوعي الإرهاب الممدوح والمذموم .. ندرك كذلك خطأ بعض الإطلاقات الدارجة على ألسنة بعض الناس، والتي منها: الإسلام دين الإرهاب .. يدعو ويأمر



بالإرهاب.. والمسلم إرهابي.. أو أن من أنكر الإرهاب أو عادى الإرهاب فهو كافر.. أو أن الإسلام بريء من الإرهاب.. ونحوها من الإطلاقات العامة.. التي لا تميز بين الإرهاب الممدوح المشروع من الإرهاب المذموم غير المشروع!

لا بد - إن أردنا أن نتوخى الدقة في حديثنا عن الإرهاب - عندما نريد أن ننشئ على عمل إرهابي معين، من أن نضيف إليه عبارة «الممدوح شرعاً»، وإن أردنا أن نذم عملاً إرهابياً معيناً من أن نضيف إليه عبارة «المذموم شرعاً»؛ ليتضح المراد من المدح والذم.. وحتى لا يكون المدح عاماً لمطلق الإرهاب، فيدخل فيه الإرهاب المذموم، وكذلك لا يكون الذم عاماً لمطلق الإرهاب فيدخل فيه الإرهاب الممدوح المشروع.

وقولنا في التعريف أعلاه: «بالقدر الذي يردعه عن العدوان والظلم»؛ لأن الزيادة - عن المشروع - في الردع ظلم وفيه نوع تعدٍّ.. ربما يؤدي للوقوع في الإرهاب المذموم.. والإسلام لا يرضى بذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا زُورٌ وَازِرَةٌ وَزِدْ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاِجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١].

وفي الحديث فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه، ولا بجريرة أخيه»^(١).

فديننا - والله الحمد - جاء بالعدل المطلق.. ويأمر بالعدل والإحسان.. ويرغبُ بهما.. وينهى عن الظلم.. والعدوان.. والبغي.. والفسوق والعصيان.

(١) رواه النسائي (١٢٧/٧) حديث رقم ١٤٢٨، قال الشيخ الألباني: صحيح.

المبحث الرابع:

ضوابط في الرد على المخالفين
في المعاني الاصطلاحية

١ - موافقة النصوص لفظاً ومعنى أولى من موافقتها في المعنى دون اللفظ:

وذلك أن متابعة الكتاب والسنة في اللفظ والمعنى أكمل وأتم من متابعتهما في المعنى دون اللفظ، فالرسول ﷺ علّم البراء بن عازب كلمات يقولهن إذا أخذ مضجعه، وفيها: «... آمَنْتُ بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت» قال البراء: فردّدتهنّ لأستذكرهنّ، فقلت: آمَنْتُ برسولك الذي أرسلت، قال - أي النبي ﷺ -: «قل: آمَنْتُ بنبيك الذي أرسلت»^(١) تحقيقاً لكمال الموافقة في اللفظ والمعنى.

ولهذا منع جمع من العلماء نقل حديث الرسول ﷺ بالمعنى، ومن أجازته اشترط أن يكون الناقل عالماً بما يحيل المعنى من اللفظ، مدركاً لأساليب العرب حتى يستبين الفروق^(٢).

فالناس في موافقة نصوص الكتاب والسنة أقسام:

أحدها: من يوافقها لفظاً ومعنى، وهذا أسعد الناس بالحق.

(١) رواه البخاري (٩٧/١) حديث رقم ٢٤٤، ومسلم (٢٠٨١/٤) حديث رقم ٢٧١٠.

(٢) انظر: الرسالة، الشافعي، ص ٣٦٩.



الثاني: من يوافقها في المعنى دون اللفظ، كما يتكلم في المعاني الشرعية الصحيحة بألفاظ غير شرعية، وهذا كالألفاظ المجملة والتي تحتمل حقاً وباطلاً، كمن يتكلم في نفي الجهة عن الله تعالى قاصداً نفي الجهة المخلوقة، أو ينفي الحيز والمكان المخلوقين، وكبعض اصطلاحات المتصوفة، كالغناء والشهود والغيبة، وغير ذلك من الألفاظ التي لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة ولا عن سلف الأمة، بل تحتمل معاني صحيحة وأخرى فاسدة، فإذا عرف مراد صاحبها وكان موافقاً للمعنى الصحيح قُبِلَ، لكن يُمنَع من التكلم باللفظ المجمل، لئلا يُوقع في الإبهام، ويُعلَّم الألفاظ الشرعية في ذلك، وكذلك يدخل فيهم من نفى ظاهر نصوص الصفات قاصداً نفي المعنى الظاهر المختص بالمخلوق، فنفيه صحيح، لكن ظاهر النصوص لم يدل على باطل، حتى يحوجنا إلى هذا النفي، وإنما نفى هذا ما توهمه أنه ظاهر النص، وإن لم يكن كذلك نفس الأمر.

الثالث: من يوافق نصوص الكتاب والسنة في اللفظ دون المعنى، وهؤلاء كطوائف الباطنية وغيرهم ممن يعبرون عن عقائدهم الفاسدة بألفاظ شرعية، فالصلاة عندهم كشف أسرارهم، والصيام كتمانها، والحج القصد إلى شيوخهم، ونحو ذلك^(١).

الرابع: من يخالف نصوص الكتاب والسنة لفظاً ومعنى، وهؤلاء أشقى الطوائف، وهم من الكفرة والملاحدة ونحوهم^(٢).

(١) انظر: الإفحام لأفئدة الباطنية للثام: يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: فيصل بدير عون، منشأة المعارف - الإسكندرية - بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص ٧١ وما بعدها.
(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: عثمان علي حسن، مكتبة الرشد - الرياض، ط ٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م (٢/٦٩٢ - ٦٩٣).

٢ - في مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم الخاص:

قد يتكلم المخالف باصطلاحه الخاص الذي اصطلاحه مخالفاً به ما عليه الشرع من الألفاظ، فقد يعبر عن المعاني التي أثبتتها الشرع بعبارات أخرى ليست فيه، أو أنها فيه لكن جاءت بمعانٍ أخرى، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفياً باطلاً نفاه الشرع والعقل^(١)، كلفظ التوحيد عند الطوائف المنحرفة:

فالتوحيد عند الفلاسفة يعنون به إثبات الوجود المطلق، مجرداً عن الماهية والصفة.

وعند الاتحادية وأصحاب وحدة الوجود؛ التوحيد هو أن الرب تعالى عين كل موجود.

وعند الجهمية: التوحيد هو إنكار صفة علو الله تعالى والكلام والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات التي ثبتت بالسمع، ودلّ عليها العقل.

وعند القدرية: التوحيد هو إنكار قدرة الله وعموم مشيئته في الكائنات وقدرته عليها.

ويدخل في ذلك - أيضاً - نحو التكلم بالألفاظ المجملة كلفظ الجهة، والحيز والمكان والجسم وغير ذلك.

فيبقى المخاطب لهم والراذ عليهم متردداً بين أمور:

الأول: أن يخاطبهم بغير اصطلاحهم، بل بالألفاظ والمعاني الشرعية، فحينئذ قد يقولون: إننا لا نفهم ما قيل لنا، أو أن المخاطب لنا

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م (٢٢٣/١).



والرأى علينا لم يفهم قولنا ومرادنا، ويلبسون على الناس بأن الذي عنينا بكلامنا حق معلوم بالعقل أو الذوق، وأنه موافق للشرع.

الثاني: أن يخاطبهم بلغتهم واصطلاحهم - وقد يكون ذلك مخالفاً لألفاظ القرآن في الظاهر - فحينئذ قد ينسبون المخاطب لهم إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقاً وباطلاً، وأوهموا الجهال باصطلاحهم الخاص.

الثالث: أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بها نفيًا وإثباتًا، بل يستفصل عن مرادهم: فإن أرادوا بهذه الألفاظ حقاً قُبِلَ، وإن أرادوا باطلاً رُدُّ، وهنا قد ينسبونه إلى العجز والانقطاع.

فحينئذ تختلف المصلحة، فيختار المخاطب لهم الأسلوب الأمثل في مخاطبتهم والرد عليهم، وذلك بحسب ما يقتضيه المقام:

فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعياً إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه، لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه ولا له دعوة الناس إلى ذلك.

ومثل هذا فعله شيوخ السنة بين يدي ولاية الأمور في مناظراتهم لرؤوس المعتزلة والجهمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة...»^(١).

(١) درء التعارض (٢٧/١).

فمخاطبة أهل الاصطلاح بلغتهم واصطلاحهم يفيد من وجوه:

الأول: أنهم يفهمون الحجة.

الثاني: أن ذلك يكون أبلغ في الرد عليهم، وكسرهم.

الثالث: بيان تمكن أهل الحق من معاني مسائلهم وعرضها بأي أسلوب يقتضيه الموقف.

وقد استعمل شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الأسلوب في كثير من مصنفاته التي فيها الرد على أهل الكلام والفلسفة، مثل كتاب «درء تعارض العقل والنقل»، وكذلك رأيتُ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمته الله يصنع ذلك حين يستخدم المنطق في الرد على من يؤمنون به^(١).

٣ - التوقف عند الإبهام والاستفصال عند الإجمال:

إذا أورد المنازع لفظاً مجملاً يحتمل حقاً وباطلاً، لم يكن لنا إثبات للفظ أو نفيه، بل الواجب التوقف، وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق، ولا لقصور أو تقصير في بيان الحق، ولكن لأن اللفظ مجمل، والعبارة موهمة مشتملة على الحق والباطل، ففي إثباتها إثبات الحق والباطل، وفي نفيها نفي الحق والباطل، فالواجب الامتناع عن كلا الإطلاقين، ثم الاستفسار عن مراد صاحبها بها، فإن أراد بها حقاً قُبِلَ، وإن أراد بها باطلاً رُدَّ^(٢).

وبعد اختيار المعنى الصحيح المراد من العبارة الموهمة، يمنع من إطلاقها، ويركب للمعنى لفظه الشرعي، حتى ينتفي عنه الإبهام والإجمال، مثال ذلك:

لفظ الجهة لله تعالى: فلو سأل سائل: هل تثبتون لله تعالى الجهة؟

(١) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن: محمد الأمين الشنقيطي، المطابع الأهلية للأوقاف - الرياض - بدون رقم الطبعة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م (٤/١٤٨ - ١٥٠).

(٢) درء التعارض: ابن تيمية (١/٤٢).



الجواب: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب ولا في السنّة، لا إثباتاً ولا نفياً، وهو مجمل محتمل، ويغني عنه ما ثبت في الكتاب والسنّة من أنّ الله تعالى في السماء. قد يُراد بها جهة سفلى، أو جهة علو تحيط بالله تعالى، أو جهة علو لا تحيط به:

أما المعنى الأول: فباطل، لمنافاته العلو لله تعالى الثابت بالكتاب والسنّة والإجماع والعقل والفطرة.

وأما الثاني: فباطل - أيضاً - لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من خلقه.

وأما المعنى الثالث: فحق يجب إثباته وقبوله، لأن الله تعالى هو العلى الأعلى، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته^(١).

ولهذا يوجد كثيراً في كلام السلف النهي عن إطلاق النفي أو الإثبات: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن المناظرة بالألفاظ المحدثّة المجمّلة المبتدعة المحتملة للحق والباطل إذا أثبتتها أحد المتناظرين ونفاها الآخر، كان كلاهما مخطئاً وأكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله، فإذا ردّ الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنّة، فالمعاني الصحيحة ثابتة فيهما، والمحق يمكنه بيان ما يقوله من الحق بالكتاب والسنّة ولو كان الناس محتاجين في أصول دينهم إلى ما لم يبيّنه الله ورسوله لم يكن الله قد أكمل للأمة دينهم، ولا أتمّ عليهم نعمته»^(٢).

(١) انظر: القاعدة المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: محمد بن العثيمين، نشر مكتبة الكوثر الإسلامية، مطابع السفراء للأوفست - الرياض - بدون رقم الطبعة - ١٤٠٦هـ، ص ٣١.

(٢) درء التعارض: ابن تيمية (١/١٣٣).

٤ - الاصطلاحات الحادثة لا تُغيّر من الحقائق شيئاً:

قد يستخدم المبتدعة بعض الألفاظ الحسنة يصفون بها ما هم عليه من العقائد الفاسدة، رجاء قبولها عند ضعفاء الناس وشيوخها بينهم، ويستخدمون في حق منازعيهم من أهل السنة الألفاظ الذميمة والألقاب الشنيعة تنفيراً منهم، وتحقيراً لعلومهم^(١):

فأهل الكلام يسمّون ما عندهم من الكلام عقليات وقطعيات و يقينيات، ويسمّون ما عند غيرهم من العلوم: ظواهر وظنيات.

ومحرّفو الكلم عن مواضعه يسمّون تحريفهم تأويلاً ليروج ويقبل، ومن المعلوم أن التأويل في استعمال القرآن هو العاقبة التي يؤول إليها الأمر، وفي عُرف السلف: تفسير الكلام وشرح معناه.

والمعطلة للصفات يسمّون نفي الصفات تنزيهاً وتقديساً وتوحيداً، ويسمّون إثباتها: تجسماً وتشبيهاً وحشواً، ويلقّبون مثبتيتها بالمجسمة والمشبهة والحشوية.

والممتصوفة يسمّون خيالاتهم الشيطانية: حقائق ومعارف يقينية، وقد يسمونها توحيداً، ويسمّون ما عند أهل السنة: ظواهر ورسوماً وعوائق وحجاً.

وكل هذه الاصطلاحات لا ينبغي أن تُغيّر من الحقائق شيئاً^(٢).



(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: ابن قيم الجوزية؛ اختصره: الشيخ محمد بن الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة - بدون رقم الطبعة وتاريخها - (٨٩ - ٨٧/١).

(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: عثمان علي حسن (٧١٤/٢).



الخاتمة

بعد هذا العرض المستفيض لبعض جوانب هذا الموضوع الهام، أحمد الله تعالى أن أعاني على إتمام هذا البحث، آملاً من الله تعالى أن يكون هذا العمل خطوة تسهم في صيانة المصطلحات الإسلامية، والغيرة عليها من جانب، والتنبيه والنصيحة للمسلمين ليحذروا من استعمال مصطلحات لا عهد للشرعية بها - وإن كان لها بريق - من جانب آخر.

ونختم هذا البحث بإبراز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة، وقد جاءت متنوعة، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

١ - إن تحديد المصطلحات التي يستعملها الدارس والباحث أمر في غاية الأهمية، إذ بدونه سندور مع المخالفين في حلقة مفرغة، ولا نستطيع أن ننطلق من مفاهيم واضحة نتفق عليها للوصول إلى حل أي مشكلة أو بيان أي مسألة، فقد يكون المصطلح يعني فهماً معيناً عند شخص ويعني المصطلح نفسه معنى مخالفاً عند الآخر.

٢ - لا بد من التنبيه إلى ضرورة المحافظة على المصطلحات في الأمة، والاحتفاظ بمدلولاتها، والعمل على وضوح هذه المدلولات في ذهن الجيل لأن هذه المصطلحات هي نقاط الارتكاز الحضارية والمعالم الفكرية التي تحدد هوية الأمة بما لها من رصيد نفسي ودلالات فكرية، وتطبيقات تاريخية مأمونة.

٣ - أن الافتراق لا يكون إلا على أصول كبرى، أي أصول الدين التي لا يسع الخلاف فيها، والتي ثبتت بنص قاطع أو بإجماع، أو استقرت منهجاً علمياً لأهل السنة والجماعة لا يختلفون عليه، فما كان كذلك فهو أصل، من خالف فيه فهو مفترق، أما ما دون ذلك فإنه يكون من باب الاختلاف.

٤ - أن أسباب الافتراق لو حاولنا أن نستقرئها منذ أن بدأ الافتراق حتى يومنا هذا، لوجدناها كثيرة جداً، لا تكاد تحصى، وكلما تجددت للناس أفكار وثقافات وأهواء تجددت معها أسباب للافتراق، ومنها «إطلاق الألفاظ المشتركة والمجتملة المحتملة للحق والباطل» وأكثر ما جرى بين الأمة من الاختلاف والفرقة هو بسببها بدءاً بانشقاق الخوارج والشيعة بقولهم: «لا حكم إلا لله» وانتهاء بذلك الكم الهائل من الفرق بسبب تلك المصطلحات التي عجزت بها كتب العقائد كالافتقار والتركيب والبعض والجزء والجهة والحيز والحد ونحوها مما لا يمكن حصره.

٥ - أن من أسباب اختلاف الأمة الإسلامية الاختلاف في التعريفات الاصطلاحية، فعدم تحرير محل النزاع وتحديد المفاهيم والمصطلحات يؤدي إلى احتدام النزاع وتشعب الحديث وإطالة النقاش وتشعبه، وكثيراً ما يشتد الخلاف بين فريقين، ويثور العجاج بينهما، ثم يتبين في النهاية أن الخلاف كان لفظياً، وأن لا ثمرة عملية تجنى من ورائه.

إن تحديد المفاهيم، وتوضيح المصطلحات، وإزالة الغبش واللبس عنها، يقرب المسافة بين المختلفين وقد يزيل الخلاف من أساسه إذا صدقت النيات.

٦ - يختلف معنى المصطلح في العلم الواحد باختلاف القائلين، وإنما يُعرف تفسير المصطلح من أهله العارفين به لا من غيرهم، فلا يُلتمس تفسير المصطلح الحديثي من الفقهاء أو الأصوليين أو اللغويين، وإنما يرجع في ذلك إلى المحدثين أنفسهم، لأنهم أعلم الناس بمعاني مصطلحاتهم.

وكذلك لا يلتمس تفسير المصطلح الأصولي من المحدثين أو المفسرين، وإنما من الأصوليين.. وهكذا.



٧ - إنَّ المتأمل في الحرب الإعلامية «حرب المصطلحات» يُدرك بوضوح تحميل التسميات البريئة جملةً من المعاني الرديئة، وتجميل السموم النافعة بالأسماء اللامعة، وهذا سرُّ تعبيرهم عن «الجهاد» بـ «الإرهاب»، وعن «الاستشهاد» بـ «الانتحار»، وعن «الاستقامة» بـ «التشدُّد والتطرف»، إلى آخر القائمة الطويلة من المكر الاصطلاحي والخديعة اللفظية؛ لتحوير المفاهيم الشرعية في أذهان الأمة الإسلامية.

٨ - أن معظم المثقفين في عالمنا الإسلامي اليوم أصبحوا أسرى المصطلحات والأفكار الأوروبية بشكل عام، ينطلقون منها، ويفكرون من خلالها، ولذلك لا بد من التنبيه والنصيحة للمسلمين ليحذروا من استعمال مصطلحات لا عهد للشرعية بها، فعلى المسلمين تجنبها، وإن كان لها بريق، فعند تأمل البصير لها، يجدها خواء، أو تشمل على منابذة للشرعية بوجهٍ ما.

٩ - ضرورة ووجوب الاستعداد لمعركة المصطلحات التي تدور رحاها على الأرض الإسلامية، في إطار محاولات الاحتواء الثقافي والاستعمار حيث تُقذف مجتمعاتنا يومياً عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بكثير من المصطلحات السياسية والفكرية والجغرافية: الديمقراطية، الوجودية، العلمانية، الماركسية، اليمين واليسار، الشرق الأوسط، الشرق الأدنى.. إلخ من المصطلحات البديلة لما أُلِّفنا وعرفنا من مصطلحات حديثة وعقائدية توحيدية وفقهية وفكرية.



